المملكة المغربية

غرفة الصيد البحري المتوسطية

CHAMBRE DES PECHES MARITIMES DE LA MEDITERRANEE

غرفة الصيد البحري المتوسطية

ⵜⴰⵙⵙⵓⵔⵜ ⵏ ⵜⴰⵡⵔⵉⵙⵜ ⵜⴰⵏⵏⵉⵔⵜ

التقـرير السنوي لغُـرفة الصيد البحري المتوسطية

لسنة 2025

تصْمـيم التـقــرير الســنوي العـام

لغـرفة الصـــيد البحري المتـــوسطية عن سنة 2025

فهرس المحتويات

مقدمة .....

المحور الأول: الحكامة والتسيير

1. **دورات الجمعية العامة للغرفة .....**
2. **اجتماعات المكتب .....**
3. **اجتماعات اللجان وتقديم الآراء الاستشارية .....**
4. **طلبات العروض .....**

المحور الثاني: النشاط المهني والشراكات والتسيير المؤسسي

1. **الاتفاقيات والشراكات الاستراتيجية لغرفة الصيد البحري المتوسطية.....**
2. **المبادرات والأنشطة المؤسساتية لمواكبة الاجتماعات والفعاليات.....**
3. **التدخلات لدى الإدارات والمؤسسات المعنية.....**
4. **الدورات التكوينية وتعزيز القدرات الإدارية والمهنية .....**
5. **خدمـات الإعلام والتواصل.....**
6. **التواصل الإداري: المراسلات الواردة والصادرة للغرفة.....**

خاتمة .....

مقدمة:

يأتي إعداد التقرير السنوي العام لغرفة الصيد البحري المتوسطية برسم سنة 2025 في إطار الحرص المتواصل على تكريس مبادئ الحكامة الجيدة، وتعزيز الشفافية الإدارية، وترسيخ ثقافة التتبع والتقييم المؤسساتي لمختلف الأنشطة والبرامج التي تم تنفيذها خلال السنة. ويشكل هذا التقرير وثيقة مرجعية أساسية ترصد حصيلة العمل المؤسسي للغرفة، وتعكس مستوى انخراطها في مواكبة التحولات التي يعرفها قطاع الصيد البحري، سواء على الصعيد الوطني أو الجهوي أو الدولي.

ويكتسي هذا التقرير أهمية خاصة باعتباره أداة لتشخيص واقع الأداء المهني والتنظيمي للغرفة، ووسيلة لتقييم مدى تحقيق الأهداف المسطرة ضمن برامج العمل السنوية، كما يبرز حجم المجهودات المبذولة من طرف أجهزة الغرفة المنتخبة والإدارية في سبيل الدفاع عن مصالح مهنيي الصيد البحري على مستوى النفوذ الترابي للغرفة، والمساهمة في تنمية القطاع وضمان استدامة موارده البحرية، انسجاماً مع التوجهات الاستراتيجية للدولة في مجال الاقتصاد الأزرق والتنمية المستدامة.

ويستند هذا التقرير إلى مقتضيات المادة الحادية عشرة من القانون رقم 4.97 المتعلق بالنظام الأساسي لغرف الصيد البحري، الصادر في 21 ذو القعدة 1417 هـ (الموافق لـ31 مارس 1997)، والتي تلزم كل غرفة بإعداد تقرير سنوي يُرفع إلى الإدارة الوصية، يتضمن عرضاً مفصلاً لمختلف الأعمال والعمليات التي تم إنجازها خلال السنة المنصرمة، وذلك في إطار مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة وضمان انتظام العمل المؤسساتي.

ونظراً لكون غرفة الصيد البحري المتوسطية مؤسسة عمومية ذات طابع مهني، تُحدث عن طريق الانتخاب وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال الإداري والمالي، فإن مهامها تندرج أساساً ضمن الوظيفة الاستشارية، من خلال إبداء الرأي وتقديم المقترحات والملاحظات حول مختلف القضايا المرتبطة بقطاع الصيد البحري، دون أن يمتد دورها إلى التنفيذ أو اتخاذ القرار. وهو ما يجعل من عملها حلقة أساسية في منظومة الحكامة القطاعية، وجسراً للتواصل بين الإدارة الوصية والمهنيين.

وخلال سنة 2025، واصلت الغرفة أداء مهامها في سياق مهني ومؤسساتي اتسم بتعدد التحديات، من بينها تطور أنظمة تدبير المصايد، وتعزيز متطلبات المراقبة ومحاربة الصيد غير القانوني، إضافة إلى التحولات المرتبطة برقمنة المساطر، وتنامي الانتظارات المهنية المرتبطة بالاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للعاملين في القطاع. وقد تطلب هذا الوضع تكثيف الجهود، وتفعيل آليات التشاور والحوار، والانخراط الفعلي في مختلف اللقاءات والاجتماعات واللجن ذات الصلة بتدبير الثروة السمكية.

وانطلاقاً من ذلك، عملت الغرفة خلال هذه السنة على تنظيم وتتبع مجموعة من الأنشطة النظامية، شملت دورات الجمعية العامة، واجتماعات المكتب، وأشغال اللجان الدائمة، إلى جانب المشاركة في إبداء الآراء الاستشارية حول عدد من النصوص القانونية والتنظيمية ومخططات تدبير المصايد. كما انخرطت في أنشطة تفاعلية متعددة، همّت إبرام اتفاقيات شراكة، والمشاركة في اللقاءات المؤسساتية، وتنظيم الدورات التكوينية، وتعزيز قدرات الموارد البشرية، إضافة إلى تطوير خدمات الإعلام والتواصل وتتبع المراسلات الإدارية وطلبات العروض.

وبناءً على هذا التصور، تم اعتماد تصميم منهجي للتقرير السنوي يقوم على تقسيمه إلى محورين أساسيين:

المحور الأول: الحكامة والتسيير

يركز هذا المحور على أجهزة الغرفة التقريرية والاستشارية، وفق ما ينص عليه القانون المنظم لغرف الصيد البحري، ويهدف إلى إبراز كيفية تنظيم العمل الداخلي، وضمان الشفافية، والفعالية في تدبير الشؤون الإدارية والمالية للمؤسسة.

المحور الثاني: النشاط المهني والشراكات والتسيير المؤسسي

يتناول هذا المحور انفتاح الغرفة على محيطها المؤسساتي والمهني، من خلال عرض المبادرات الرامية إلى تعزيز التواصل، وبناء الشراكات، وتنمية الكفاءات، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمهنيين، بما يعكس دور الغرفة الفاعل في تطوير القطاع والارتقاء بمستوى الأداء المؤسسي.

وفي ختام هذا التقرير، يتم تقديم خلاصة عامة تستعرض أهم المكتسبات المحققة خلال سنة 2025، وتسلط الضوء على آفاق العمل المستقبلي، بما ينسجم مع الدور المنوط بغرفة الصيد البحري المتوسطية كفاعل مؤسساتي أساسي في منظومة تدبير قطاع الصيد البحري.

المحور الأول: الحكامة والتسيير

في إطار حرص **غرفة الصيد البحري المتوسطية** على ترسيخ مبادئ **الحكامة الجيدة** وتعزيز **الشفافية** و**النجاعة في التدبير**، عملت الغرفة خلال سنة 2025 على تنزيل مجموعة من الأنشطة النظامية التي تندرج ضمن **الاختصاصات القانونية المخولة للغرفة** وفق النصوص التشريعية والتنظيمية المعمول بها. ويهدف هذا المحور إلى توثيق مختلف الإجراءات التنظيمية التي تضمن **حسن سير أجهزة الغرفة** وتكرس **مبدأ الانتظام والاستمرارية** في أداء مهامها التمثيلية والاستشارية.

وتُعد الأنشطة النظامية الإطار العملي الذي يتم من خلاله تفعيل مقتضيات النظام الأساسي لغرف الصيد البحري، وتحويلها من نصوص قانونية إلى ممارسات مؤسساتية منظمة، تسهم في تأطير العمل المهني وضمان المشاركة الفعلية لممثلي المهنيين في تدبير القضايا المرتبطة بقطاع الصيد البحري. كما تشكل هذه الأنشطة ركيزة أساسية لتعزيز الديمقراطية التمثيلية داخل الغرفة، وترسيخ آليات التشاور والتداول الجماعي في اتخاذ المواقف وإبداء الرأي.

وفي هذا السياق، تشمل الأنشطة النظامية، وفق ما ينص عليه القانون المؤسس لغرف الصيد البحري، تنظيم **الدورات العادية للجمعية العامة** باعتبارها أعلى جهاز تقريري داخل الغرفة، وما تتولاه من دراسة القضايا المهنية والمصادقة على التوجهات العامة وبرامج العمل، إلى جانب **اجتماعات المكتب** التي تضطلع بمهام تتبع تنفيذ مقررات الجمعية العامة وضمان التدبير الإداري والمالي المنتظم لشؤون الغرفة. كما تضم هذه الأنشطة **اجتماعات اللجان الدائمة والمؤقتة**، التي تُعد فضاءات تقنية متخصصة لدراسة الملفات القطاعية وإعداد المقترحات والتوصيات.

وفي إطار وظيفتها الاستشارية، تضطلع الغرفة بدور محوري في **تقديم الآراء الاستشارية للوزارة الوصية**، طبقًا لمقتضيات **المادة 23 من النظام الأساسي لغرف الصيد البحري**، حيث تشارك من خلال ذلك في إغناء مسار إعداد النصوص القانونية والتنظيمية، ومخططات تدبير المصايد، وكذا مختلف القرارات المرتبطة بتنظيم نشاط الصيد البحري. ويعكس هذا الدور مكانة الغرفة كفاعل مؤسساتي استشاري يُمثل المهنيين ويساهم في توجيه السياسات العمومية المرتبطة بالقطاع.

ومن جهة أخرى، يبرز هذا المحور **طلبات العروض** التي أطلقتها الغرفة خلال سنة 2025، والتي تندرج في إطار احترام قواعد الحكامة الجيدة وتكافؤ الفرص، وتنفيذ مشاريع وبرامج محددة وفق المساطر القانونية المعمول بها، بما يعكس حرص الغرفة على التدبير الرشيد للموارد والانفتاح على الكفاءات والخبرات المتخصصة.

وانطلاقًا من هذه الأدوار المتكاملة، تم تخصيص هذا المحور من التقرير لتقديم عرض مفصل للأنشطة النظامية التي تم إنجازها خلال سنة 2025، وذلك عبر أربعة محاور رئيسية، تشمل:

1. **دورات الجمعية العامة للغرفة،**
2. **اجتماعات المكتب،**
3. **اجتماعات اللجان وتقديم الآراء الاستشارية،**
4. **طلبات العروض.**

وذلك قصد إبراز دينامية العمل المؤسساتي، وتوثيق المجهودات المبذولة في إطار احترام المقتضيات القانونية والتنظيمية المؤطرة لعمل غرفة الصيد البحري المتوسطية.

1. دورات الجـمعية العـامة للـغرفة

عقدت غرفة الصيد البحري المتوسطية، استنادًا إلى أحكام المادة 7 من النظام الأساسي، أربع دورات عادية للجمعية العامة، وذلك بما يتماشى مع التقسيم الزمني المحدد بمقتضيات القانون. وقد جاءت هذه الدورات مرتبة حسب تواريخ انعقادها على النحو التالي:

- **الدورة العادية الأولى للجمعية العامة للغرفة برسم سنة 2025: 21 فبراير 2025**

في سياق تتبع الحكامة الإدارية والمالية للمؤسسة، انعقدت بمقر غرفة الصيد البحري المتوسطية بطنجة أشغال الدورة العادية الأولى للجمعية العامة برسم سنة 2025، وذلك يوم الجمعة **21فبراير 2025** .ترأس أشغال هذه الدورة السيد **مونير الدراز**، رئيس الغرفة، بحضور السادة أعضاء الجمعية العامة، والمدير الجهوي للمكتب الوطني للصيد، وممثلي قطاع الصيد البحري (المديرية المركزية والمندوبيات المحلية)، وكذا خبراء المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري، إلى جانب الأعضاء الشركاء وممثل السلطة المحلية.

وقد خُصصت هذه الدورة لمناقشة والمصادقة على عدد من النقط الأساسية، همّت على الخصوص:

- **المصادقة على محضر الدورة السابقة،**
- **تقديم التقرير المالي للغرفة برسم سنة 2024، والمصادقة عليه،**
- **الإخبار بتعديل ميزانية الغرفة المتوسطية لسنة 2025،**
- **المصادقة على الاتفاقيات المبرمة من طرف الغرفة،**
- **تقديم التقرير السنوي حول حصيلة أنشطة الغرفة عن سنة 2024،**
- **تقييم مشاركة الغرفة في معرض "أليوتيس" في دورته السابعة بمدينة أكادير.**

أهم أشغال ومخرجات الدورة

بعد التأكد من توفر النصاب القانوني، افتتح السيد الرئيس الجلسة مرحبًا بالحضور، حيث تمت المصادقة بالإجماع على محضر الدورة السابقة وعلى التقرير المالي لسنة 2024، كما تم الإبلاغ عن التعديل الطفيف في ميزانية 2025.

وفيما يخص الاتفاقيات، صادقت الجمعية العامة على عدة اتفاقيات مهمة، من بينها:

- اتفاقية إطار شراكة بين الغرفة واتحاد تعاونيات البحر الأبيض المتوسط.

- اتفاقية شراكة مع الكونفدرالية المغربية للصيد الساحلي لتمويل المشاركة في معرض أليوتيس.
- اتفاقية شراكة متعددة الأطراف مع كتابة الدولة المكلفة بالصيد البحري والمكتب الوطني للصيد لدعم معرض أليوتيس.
- ملحق اتفاقية شراكة مع وزارات الاقتصاد والمالية والصيد البحري لتوفير سترات النجاة لفائدة قوارب الصيد التقليدي.

تم تقديم التقرير السنوي لسنة 2024، والذي أبرز مساهمة الغرفة في العمليات التحسيسية بالموانئ وقرى الصيادين، ودعم التعاونيات النسوية، والمشاريع الشبابية لتربية الأحياء المائية، فضلاً عن تقديم الاستشارات والمشاركة في الاجتماعات القطاعية، وهو ما أسهم في تعزيز مكانة الغرفة كمؤسسة فاعلة. أما تقييم مشاركة الغرفة في معرض "أليوتيس"، فقد أشاد الأعضاء بجودة المشاركة، وتم تكريم الغرفة بجائزة أفضل رواق، مؤكدين الفخر بما تحقق من نجاح على الرغم من التحديات المالية واللوجستية.

إكراهات مهنية

تم خلال الدورة مناقشة مجموعة من الإشكاليات المهنية، أبرزها:

- ضرورة تحيين القانون المنظم للغرف وتقليل عبء عقد أربع دورات سنويًا على الميزانية والتنقلات.
- مشاكل الضمان الاجتماعي وطلب عقد اجتماع لمناقشتها مع المدير العام.
- صعوبات الموانئ، منها الاكتظاظ في تزويد المراكب بالوقود، مشكلات المخازن، خطورة مدخل ميناء العرائش، وبيع سمك العبور أمام الميناء.
- ارتفاع تكلفة كراء المحلات بميناء طنجة ومشكلات الولوج.
- متابعة مطلب الصيد الصناعي بشأن الراحة البيولوجية لصيد الأربيان واتخاذ الإجراءات اللازمة.

اختتام الأشغال

اختتمت الدورة الأولى للجمعية العامة لسنة 2025، بتلاوة برقية الولاء الموجهة إلى السدة العالية بالله، صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، مع التأكيد على استمرار العمل وفق برنامج الغرفة السنوي خدمة لقطاع الصيد البحري في نطاق نفوذها الترابي.

- **الدورة العادية الثانية للجمعية العامة للغرفة برسم سنة 2025: 30 ماي 2025**

انعقدت أشغال الدورة العادية الثانية للجمعية العامة لغرفة الصيد البحري المتوسطية برسم سنة 2025 يوم الجمعة 30 ماي 2025، برئاسة السيد مونير الدراز، رئيس الغرفة، وبحضور أعضاء وأطر الغرفة، وممثلي الإدارات والمؤسسات العمومية المعنية، والفعاليات المهنية، إلى جانب السلطات المحلية.

تضمن جدول أعمال هذه الدورة النقط التالية:

- **المصادقة على محضر الدورة السابقة؛**
- **مستجدات ميزانية الغرفة برسم سنة 2025؛**
- **مستجدات تهيئة مصيدة الصدفيات بالبحر الأبيض المتوسط (المحارة الصغيرة)؛**
- **تقييم نتائج الراحة البيولوجية لسمك الزريقة الوردية؛**
- **مناقشة مقترحات إعادة هيكلة قطاع الصيد البحري التقليدي؛**
- **إبداء الرأي في مشروع قرار المنع المؤقت لبعض الأصناف البحرية بمنطقة رأس الشوكات الثلاث؛**

- **إبداء الرأي حول التدابير الجديدة لمصيدة الأسماك السطحية الصغيرة؛**
- **مختلفات.**

أهم أشغال ومخرجات الدورة

بعد التأكد من توفر النصاب القانوني، تمت المصادقة بالإجماع على محضر الدورة السابقة. كما صادق الجمع العام على مستجدات ميزانية الغرفة لسنة 2025، بما يتيح تنفيذ برامج الغرفة والوفاء بالتزاماتها، خاصة في الجانب الاجتماعي لفائدة مهنيي القطاع.

وفيما يخص تهيئة مصيدة الصدفيات، تم التأكيد على خصوصية هذا المورد البيولوجي، مع الاتفاق على تنظيم لقاء تشاوري خاص بعد عيد الأضحى بحضور المصالح المركزية المختصة.

كما تم تقديم نتائج الراحة البيولوجية لسمك الزريقة الوردية، حيث أكد المتدخلون على أهمية هذه الآلية في حماية المخزون وضمان استدامته، مع الدعوة إلى تعزيز التتبع العلمي ودراسة تدابير مرافقة للبحارة خلال فترات التوقف.

وبخصوص مشروع قرار المنع المؤقت لبعض الأصناف البحرية بمنطقة رأس الشوكات الثلاث، تم التأكيد على الأهمية البيئية للمنطقة، مقابل تسجيل ملاحظات المهنيين المتعلقة بمدة المنع وآثاره الاجتماعية والاقتصادية.

وفي إطار إعادة هيكلة قطاع الصيد البحري التقليدي، تم الاتفاق على إعداد مقترحات تراعي الخصوصيات الجهوية، تشمل تنظيم وسائل الصيد، تحسين شروط السلامة، قياس الحمولة، ودراسة إمكانية اعتماد نظام المغادرة الطوعية للقوارب غير النشيطة.

كما ناقش الجمع العام التدابير الجديدة الخاصة بمصيدة الأسماك السطحية الصغيرة، حيث تم التأكيد على ضرورة حماية الموارد السمكية، مراجعة الأحجام التجارية، مع اقتراح إحداث لجان محلية للتدبير التكيفي والديناميكي حسب وضعية المخزونات.

إكراهات مهنية

تم التطرق خلال الدورة إلى عدد من الإشكالات التي تواجه المهنيين، من بينها الغرامات المفروضة على بعض مراكب الصيد، وصعوبات تخزين معدات الصيد ببعض الموانئ، حيث أكدت الغرفة متابعتها لهذه الملفات والتزامها بالترافع لدى الجهات المختصة.

اختتام الأشغال

اختتمت أشغال الدورة برفع برقية ولاء وإخلاص إلى السدة العالية بالله صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

- **الدورة العادية الثالثة للجمعية العامة للغرفة برسم سنة 2025: الجمعة 3 أكتوبر 2025**

انعقدت أشغال الدورة العادية الثالثة للجمعية العامة لغرفة الصيد البحري المتوسطية برسم سنة 2025، يوم الجمعة 3 أكتوبر 2025، ابتداءً من الساعة الثالثة بعد الزوال، بمقر الغرفة بمدينة طنجة، تحت رئاسة رئيس الغرفة، وبحضور أعضاء **الجمعية** العامة وممثلي الإدارات المعنية والسلطات المحلية.

وجاء انعقاد هذه الدورة في سياق يتسم بظرفية دقيقة يعرفها قطاع الصيد البحري بالمنطقة المتوسطية، وما يرافقها من تحديات مرتبطة بالحفاظ على الموارد البحرية وتحسين شروط عمل المهنيين، حيث تم التأكيد على ضرورة مواصلة الحوار المؤسساتي وتدارس الملفات ذات الأولوية.

تضمن جدول أعمال الدورة النقط التالية:

- **المصادقة على محضر الدورة السابقة.**
- **مستجدات مشروع سترات النجاة القابلة للنفخ لفائدة قوارب الصيد التقليدي.**
- **تقديم التقرير الختامي حول سمك البوراسي.**
- **تقديم تقرير حول السومة الكرائية لاستغلال الملك العمومي الميناءي بطنجة.**
- **الإخبار بصدور قرار يتعلق بالمنع المؤقت لبعض الأصناف بالبحر الأبيض المتوسط عرض رأس الشوكات الثلاث.**
- **مختلفات.**

أهم أشغال ومخرجات الدورة

بعد التأكد من توفر النصاب القانوني، تم افتتاح الأشغال بالمصادقة على محضر الدورة السابقة. تم التداول بشأن مستجدات مشروع سترات النجاة القابلة للنفخ لفائدة قوارب الصيد التقليدي، حيث تم التأكيد على أن المشروع ممول من طرف وزارة الصيد البحري ويهم 3878 قارباً تقليدياً بالمنطقة الممتدة من العرائش إلى السعيدية، سيستفيد كل قارب من أربع سترات، أي ما مجموعه 15512 سترة.

كما تم الإخبار بفتح طلب عروض لاقتناء هذه المعدات، مع تحديد نهاية مارس 2026 كموعد مرتقب لتوزيعها، والتأكيد على أن العملية تتم في إطار تنظيمي مؤطر يهدف إلى تعزيز شروط السلامة البحرية.

وفيما يخص التقرير الختامي حول سمك البوراسي، تم التداول بشأن الوضعية البيولوجية لهذا الصنف، حيث تم التأكيد على صعوبة وضعه الحالي وضرورة احترام السقوف المحددة للاستغلال، مع الإشارة إلى أن التوجه العام خلص إلى اعتماد رفع حصة التون كبديل عملي للتعويض المالي، مع الدعوة إلى توزيع الحصص بشكل عادل بين المهنيين وفق خصوصيات كل منطقة.

وبخصوص السومة الكرائية لاستغلال الملك العمومي المينائي بطنجة، تم التأكيد على عزم الغرفة تتبع هذا الملف لدى الوكالة الوطنية للموانئ، وانتظار صدور النصوص القانونية المنظمة الجديدة بما يضمن ملاءمة السومة الكرائية مع قدرات المهنيين.

كما تم الإخبار بصدور قرار المنع المؤقت لبعض الأصناف بالبحر الأبيض المتوسط، حيث تم التأكيد على ضرورة تفعيل المراقبة وحماية المحميات البحرية من الاستنزاف، مع تحميل الجهات المختصة مسؤولية تكثيف الدوريات والحرص على تطبيق القانون.

وخلال باب مختلفات، تم التداول بشأن وضعية الصدفيات، حيث تم التأكيد على قرب استئناف نشاط محطة تصفية الصدفيات بكلايريس، وعلى أهمية تنظيم أيام تحسيسية حول الراحة البيولوجية. كما تم

التطرق إلى انتشار بعض الأصناف المحظورة بالمطاعم وقوارب الترفيه، مع التأكيد على ضرورة تشديد المراقبة في انتظار صدور الإطار القانوني الجديد.

إكراهات مهنية

تم تسجيل عدد من الإكراهات المهنية، من بينها:

- تراجع المخزون البيولوجي لبعض الأصناف، خاصة سمك البوراسي والصدفيات.
- ارتفاع السومة الكرائية لاستغلال الملك العمومي المينائي بطنجة وعدم ملاءمتها لقدرات المهنيين.
- ضعف المراقبة واستمرار بعض مظاهر الصيد غير القانوني.
- صعوبات ولوج المهنيين إلى ميناء طنجة وتقييد إدخال المركبات وركنها داخل الميناء.

اختتام الأشغال

اختتمت أشغال الدورة بتلاوة برقية ولاء وإخلاص مرفوعة إلى السدة العالية بالله صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، مع التأكيد على مواصلة الغرفة القيام بأدوارها التأطيرية والترافعية خدمة لقطاع الصيد البحري في نطاق نفوذها الترابي.

- **الدورة العادية الرابعة للجمعية العامة للغرفة برسم سنة 2025: يوم الجمعة 26 دجنبر 2025**

انعقدت أشغال الدورة العادية الرابعة للجمعية العامة لغرفة الصيد البحري المتوسطية برسم سنة 2025، يوم الجمعة 26 دجنبر 2025، ابتداءً من الساعة الثالثة بعد الزوال، بمقر الغرفة بمدينة طنجة، تحت رئاسة رئيس الغرفة، وبحضور أعضاء الغرفة وممثلي الإدارات المعنية والسلطات المحلية وممثلي المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري.

وجاء انعقاد هذه الدورة في سياق يتسم بتزايد التحديات البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي يعرفها قطاع الصيد البحري بالواجهة المتوسطية، وبالحاجة إلى تعزيز حكامة تدبير القطاع، وتحسين الأوضاع الاجتماعية للمهنيين، وضمان استدامة الموارد البحرية.

تضمن **جدول أعمال الدورة** النقط التالية:

- المصادقة على محضر الدورة السابقة.
- تهنئة السيدة كاتبة الدولة المكلفة بالصيد البحري بمناسبة انتخابها رئيسة للجنة الدولية للمحافظة على التونيات.(ICCAT)
- دراسة والمصادقة على مشروع ميزانية الغرفة برسم سنة 2026.
- تقديم برنامج عمل الغرفة برسم سنة 2026.
- مناقشة وإبداء الرأي في مشروع التعاقد بين أرباب مراكب وبحّارة الصيد الساحلي.
- الإخبار بقرارات التنطيق (Zoning) الخاصة بمراكب الجرّ والخيط.
- المصادقة على اتفاقيات شراكة مع منظمتي منتجي الصيد OPP72 و OPP85وجمعية أزير لحماية البيئة.
- مختلفات.

أهم أشغال ومخرجات الدورة

بعد التأكد من توفر النصاب القانوني، تمت المصادقة بالإجماع على محضر الدورة السابقة، وعلى مشروع ميزانية الغرفة برسم سنة 2026. كما تم تقديم برنامج عمل الغرفة لسنة 2026، والذي يهدف إلى تفعيل اختصاصات الغرفة القانونية، وتعزيز أدوارها التمثيلية والاستشارية والتنموية، وإرساء شراكات مؤسساتية فعالة، وتحسين الأوضاع الاجتماعية للمهنيين، وضمان استدامة المخزون السمكي.

وتم التداول بشأن مشروع التعاقد بين أرباب مراكب وبحّارة الصيد الساحلي، حيث تم التأكيد على ضرورة إعادة النظر في بعض بنوده، نظرًا لخصوصية القطاع المعتمد على نظام المحاصة بدل الأجرة الشهرية، وخلص الجمع العام إلى رفض الصيغة الحالية للمشروع في حال إلزاميتها، مع المطالبة باعتماد صيغة اختيارية تراعي خصوصيات المهنة.

وفيما يخص قرارات التنطيق(Zoning) ، تم الإخبار بمضمون القرارين المتعلقين بمراكب الجر والخيط، حيث تم التأكيد على أن هذه القرارات تندرج في إطار حماية واستدامة الثروة السمكية وتنظيم مجهود الصيد، بناءً على دراسات علمية منجزة من طرف المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري، وخلص الجمع العام إلى دعم هذه التوجهات باعتبارها آلية أساسية لإعادة التوازن البيولوجي للمصايد بالواجهة المتوسطية.

كما تمت المصادقة على اتفاقية إطار للشراكة مع منظمتي منتجي الصيدOPP72 بكونيل وOPP85 بموتريل، وعلى اتفاقية شراكة مع جمعية أزير لحماية البيئة بالحسيمة، بهدف تعزيز التعاون المؤسساتي وحماية البيئة البحرية.

إكراهات مهنية

تم تسجيل عدد من الإكراهات المهنية، من بينها:

- الإشكالات المرتبطة باستدعاءات وأحكام صادرة في حق بعض المهنيين من طرف البحرية الملكية، وما يترتب عنها من آثار مهنية واجتماعية.
- تفشي ظاهرة "النيكرو" بالساحل المتوسطي، وتأخر تعويضات بعض المراكب المتضررة، خاصة بميناء الناظور.
- تزايد مظاهر الصيد غير القانوني ببعض الموانئ، وما لذلك من انعكاسات سلبية على استدامة الموارد البحرية.

اختتام الأشغال

اختتمت أشغال الدورة بتلاوة برقية الولاء والإخلاص المرفوعة إلى السدة العالية بالله صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، مع التأكيد على التزام الغرفة بمواصلة تنزيل برنامج عملها وخدمة مهنيي قطاع الصيد البحري في نطاق نفوذها الترابي.

2. اجتماعات المكتب

في إطار التحضير لانعقاد دورات الجمعية العامة، عقد مكتب غرفة الصيد البحري المتوسطية خلال سنة 2025 أربعة اجتماعات تحضيرية، خُصصت لتتبع سير عمل الغرفة وضمان التنزيل السليم لاختصاصاتها القانونية والتنظيمية. وقد تم خلال هذه الاجتماعات دراسة الملفات التنظيمية والمالية والإدارية المعروضة على أنظار المكتب، ومناقشة القضايا المهنية ذات الأولوية المرتبطة بقطاع الصيد البحري بالواجهة المتوسطية وشمال المحيط الاطلسي، وذلك في سياق يتسم بتزايد التحديات البيئية والاقتصادية التي يعرفها القطاع.

كما تم التداول خلال هذه الاجتماعات بشأن تتبع تنفيذ مقررات الجمعية العامة السابقة، وتحضير مشاريع الميزانيات وبرامج العمل السنوية، وصياغة مشاريع جداول أعمال دورات الجمعية

العامة، إضافة إلى بحث الإكراهات المهنية التي تواجه المهنيين واقتراح الحلول والتوصيات المناسبة بشأنها، بما ينسجم مع المهام الاستشارية والترافعية المخولة للمكتب.

وجاءت هذه الاجتماعات مرتبة حسب تواريخ انعقادها كما يلي:

- **الاجتماع الأول لمكتب الغرفة**: تم بتاريخ **21 فبراير 2025** صباحا وتضمن جدول أعماله النقط التالية:
  - **المصادقة على محضر الدورة السابقة،**
  - **تقديم التقرير المالي للغرفة برسم سنة 2024، والمصادقة عليه،**
  - **الإخبار بتعديل ميزانية الغرفة المتوسطية لسنة 2025،**
  - **المصادقة على الاتفاقيات المبرمة من طرف الغرفة،**
  - **تقديم التقرير السنوي حول حصيلة أنشطة الغرفة عن سنة 2024،**
  - **تقييم مشاركة الغرفة في معرض "أليوتيس" في دورته السابعة بمدينة أكادير.**
- **الاجتماع الثاني لمكتب الغرفة:** وهو اجتماع انعقد بتاريخ **30 ماي2025** صباحا وتضمن جدول أعماله النقط التالية:
  - **المصادقة على محضر الدورة السابقة؛**
  - **مستجدات ميزانية الغرفة برسم سنة 2025؛**
  - **مستجدات تهيئة مصيدة الصدفيات بالبحر الأبيض المتوسط (المحارة الصغيرة)؛**
  - **تقييم نتائج الراحة البيولوجية لسمك الزريقة الوردية؛**
  - **مناقشة مقترحات إعادة هيكلة قطاع الصيد البحري التقليدي؛**
  - **إبداء الرأي في مشروع قرار المنع المؤقت لبعض الأصناف البحرية بمنطقة رأس الشوكات الثلاث؛**
  - **إبداء الرأي حول التدابير الجديدة لمصيدة الأسماك السطحية الصغيرة؛**
  - **مختلفات.**

- **الاجتماع الثالث لمكتب الغرفة:** وهو اجتماع انعقد بتاريخ **03** أكتوبر **2025** صباحا، وتضمن جدول أعماله النقط التالية:

  - **المصادقة على محضر الدورة السابقة.**
  - **مستجدات مشروع سترات النجاة القابلة للنفخ لفائدة قوارب الصيد التقليدي.**
  - **تقديم التقرير الختامي حول سمك البوراسي.**
  - **تقديم تقرير حول السومة الكرائية لاستغلال الملك العمومي الميناءي بطنجة.**
  - **الإخبار بصدور قرار يتعلق بالمنع المؤقت لبعض الأصناف بالبحر الأبيض المتوسط عرض رأس الشوكات الثلاث.**
  - **مختلفات.**

- **الاجتماع الرابع لمكتب الغرفة**: وانعقد بتاريخ **26** دجنبر **2025** صباحا وتضمن جدول أعماله النقط التالية:

  - **المصادقة على محضر الدورة السابقة.**
  - **تهنئة السيدة كاتبة الدولة المكلفة بالصيد البحري بمناسبة انتخابها رئيسة للجنة الدولية للمحافظة على التونيات.(ICCAT)**
  - **دراسة والمصادقة على مشروع ميزانية الغرفة برسم سنة 2026.**
  - **تقديم برنامج عمل الغرفة برسم سنة 2026.**
  - **مناقشة وإبداء الرأي في مشروع التعاقد بين أرباب مراكب وبحّارة الصيد الساحلي.**
  - **الإخبار بقرارات التنطيق (Zoning) الخاصة بمراكب الجرّ والخيط.**
  - **المصادقة على اتفاقيات شراكة مع منظمتي منتجي الصيد OPP72 و OPP85 وجمعية أزير لحماية البيئة.**
  - **مختلفات.**

وقد تم خلال هذه الاجتماعات التداول بشأن عدد من المواضيع، من بينها تتبع تنفيذ مقررات الجمعية العامة، ودراسة مشاريع الميزانيات والبرامج السنوية، وبحث الإكراهات التي تواجه المهنيين، وصياغة

مقترحات وتوصيات تُعرض على أنظار الجمعية العامة، بما ينسجم مع الاختصاصات القانونية المخولة للمكتب ويساهم في ضمان حسن تدبير شؤون الغرفة واستمرارية أدائها المؤسساتي.

3. اجتماعات اللجن الدائمة والآراء الاستشارية

تطبيقاً لأحكام ومقتضيات الفقرة 6 من المادة 23 من النظام الأساسي لغرف الصيد البحري، حرصت الغرفة، في إطار تفاعلها مع الاستشارات الواردة من الوزارة الوصية بشأن مختلف المشاريع (مشاريع نصوص قانونية – مشاريع قرارات)، على إبداء رأيها بخصوص عدد من مشاريع القرارات الصادرة عن وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات. وقد استندت الغرفة في ذلك إلى توصيات وآراء اللجنة المختصة بالاستشارة القانونية، وهي لجنة تهيئة المصايد والاستشارات القانونية وتنمية الصيد البحري والأنشطة المرتبطة به، التي تُعدّ من اللجان النشطة في غرفة الصيد البحري المتوسطية، حيث تكتسي أهمية خاصة في دراسة مشاريع النصوص القانونية المحالة إلى الغرفة وإبداء الرأي فيها.

وقد عقدت اللجنة عدة اجتماعات، معظمها باستخدام وسائل التواصل عن بُعد، بهدف دراسة مشاريع القوانين والقرارات وإبداء الرأي بشأنها. ومن بين الإنجازات البارزة، قدمت الغرفة آراءها حول مجموعة من مشاريع القوانين والقرارات، والتي شملت:

- **يتعلق الأول بمشروع المرسوم القاضي بتطبيق المادتين 12 و 19 من القانون رقم 71.18 المتعلق بشرطة الموانئ ومشروع المرسوم القاضي بتطبيق المادتين 5 و 69 من نفس القانون 71.18.**

وقد سجلت اللجنة الملاحظات التالية:

1- المادة 3 المتعلقة بالزام قوارب الصيد اشعار قبطانية الميناء عند الدخول والخروج من الميناء فبالعودة الى هيكلة وتجهيز قوارب الصيد فإنها من الصعب الالتزام بهذا المقتضى على اعتبار انها لا تتوفر على وسائل الاتصال كما ليست مؤهلة لتكون مجهزة بوسائل الاتصال وذلك بحكم شكلها وهندستها خصوصا ان معظمها لا تتوفر على السطح أي ليست مغطى وتعتمد محركات ليست ثابته (hors bord) وليس لها مولد كهربائي و بالتالي نقترح حذف هذه الفقرة .

2- المادة 4 يمنع على بواخر الصيد البحري الدخول الى الميناء دون ترخيص مسبق من قبل قبطانية الميناء السؤال المطروح هل يتعلق الامر بإذن ام برخصة لان هذه الأخيرة تحتاج الى اجراء مسبق والا فان الباخرة تمنع من الدخول الى الميناء هل الرخصة مرتبطة بالمدة الزمنية أي يوميا او شهريا ام سنويا او يتعلق الامر برخصة تصبح فيها البواخر مرتبطة بممارسة نشاطها بميناء معين

وهذا الأخير يتنافى مع حق ممارسة نشاط الصيد البحري بالمنطقة الاقتصادية الخالصة المحددة في رخصة الصيد السنوية الممنوحة من طرف مندوبية الصيد البحري والتي ضمنيا تسمح لتفريغ منتجاتها بجميع موانئ المملكة نقترح إعادة صياغة هذا المضمون من النص او الغاؤه او توضيحه اكثر .

3- المادة 7 في الفقرة الثانية يجب على بواخر الصيد الراسية بالميناء ام تكون في حالة جيدة ما المقصود بالحالة الجيدة ولنفرض في حالة العكس أي انها قابلة للإصلاح والصيانة فهل يتم اخلاؤها ومنعها من الرسو من الميناء ام ان المقصود هنا هو توفر البواخر على وثائق صالحة وبالتالي فالنص شابه الغموض لذلك يتطلب ادخال تعديل على النص ليكون واضحا.

4- المادة 9 الفقرة الثانية يجب على بواخر الصيد الارساء في الماكن المعنية من قبل الاعوان المكلفين..." هناك التذكير بان بواخر الصيد لحظة ولوجها الى الميناء تتجه مباشرة الى إنزال الأسماك المصطادة فكيف يتم الزامها بالرسو قبل اخضاعها لمرحلة بيع مصطاداتها لذلك نقترح إضافة بعد ...." عملية تفريغ منتوجاتها السمكية."

هناك أيضا تحفظ في المواد الثالثة عشر والرابعة عشر المتعلقة بتعيين حراس او حارس عن قوارب الصيد حيث تدخل هنا مسالة تحديد المسؤولية حول التعيين والمهام الإلزامية لدى وجب فتح نقاش مع الجمعيات المهنية النشيطة في الصيد التقليدي بالموانئ والتعاقد مع شركة الامن.

وفي إطار تفاعل الغرفة مع النسخة المحينة لمشروع المرسوم المتعلق بشرطة الموانئ، واستناداً إلى المراسلة الصادرة في 02 يناير 2026، أظهرت الغرفة مرونة قانونية تهدف إلى منع "الشلل العملياتي" داخل الموانئ.

انصب التحليل القانوني للمادة 05 على ضرورة الفصل بين التنظيم الإداري والسرعة المطلوبة في المناورات البحرية:

الشطر الأول :تمت الموافقة عليه، كونه يؤطر المبادئ العامة للتنظيم المينائي.

الشطر الثاني :طالبت الغرفة صراحة وبشكل حازم بحذف عبارة **"منح الإذن كتابة."**

إن مبرر هذا الحذف يكمن في "النجاعة التدبيرية"؛ فاشتراط الإذن الكتابي للدخول أو القيام بمناورات داخل حوض الميناء يتنافى مع طبيعة العمل البحري المتسم بالسرعة والتقلب. وبديلاً عن ذلك، دعت الغرفة إلى الاكتفاء بالوسائل النظامية المتاحة، سواء عبر **الإشارات النظامية** أو **الإذن**

الشفوي أو بكل الوسائل المتاحة من قبل الأعوان المكلفين بشرطة الموانئ، مما يضمن انسيابية الحركة دون المساس بضوابط الأمن الميناني.

- **يتعلق الثاني بمشروع قرار المنع المؤقت لبعض الأصناف في البحر الأبيض المتوسط عرض راس الشوكات الثلاث.**

درست لجنة "تهيئة المصايد والاستشارات القانونية وكذا تنمية الصيد البحري والانشطة المرتبطة به" خلال الجمعية العامة لغرفة الصيد البحري المتوسطية هذا الموضوع.

وقد سجلت اللجنة بعض التحفظات والملاحظات التالية :

1- هناك تحفظ عن المدة التي تم تحديدها في مشروع القرار الصادر عن كتابة الدولة المكلفة بالصيد البحري بخصوص المنع المؤقت لبعض الأصناف في البحر الأبيض المتوسط عرض راس الشوكات الثلاث والمطالبة بمراجعتها.

2- فتح حوار مع مراكز الصيد البحري المجاورة لراس الشوكات الثلاث لأنها المتضررة بالدرجة الأولى من هذا المنع بحيث يوجد عدد كبير من القوارب التي تنشط في منطقة الشوكات الثلاث وتقديم بدائل تضمن لهؤلاء البحارة الصيادين العيش الكريم.

وبعد سلسلة من المشاورات والترافع المؤسساتي، تمكنت الغرفة من تحقيق مكسب مهني نوعي تمثل في تقليص مدة منع الصيد بمنطقة رأس الشوكات الثلاث (تيبودا) من عشر (10) سنوات إلى خمس (5) سنوات فقط، وذلك بموجب القرار الوزاري رقم 1708.25، استناداً إلى مقاربة علمية وتقنية دقيقة راعت التوازن بين متطلبات الحفاظ على المخزون السمكي وضمان الاستقرار الاجتماعي للبحارة.

ويُعد هذا الإنجاز نموذجاً ناجحاً للدبلوماسية الإدارية التي انتهجتها الغرفة، والقائمة على قوة الاقتراح والترافع المؤسس على المعطيات العلمية، بدل الاكتفاء برفع المطالب.

- **يتعلق الثالث بمشروع قرار الخاص بتنظيم صيد المرجان الأحمر في المنطقة البحرية بين راس سبارتيل والعرائش.**

قد تمت إحالة هذا المشروع على لجنة "تهيئة المصايد والاستشارات القانونية وكذا تنمية الصيد البحري والانشطة المرتبطة به " قصد مناقشته.

بعد الدراسة واستطلاع رأي المهنيين حول هذا الموضوع فإن غرفة الصيد البحري المتوسطية ليس لديها أي تحفظ فيما يخص مشروع قرار الخاص بتنظيم صيد المرجان الأحمر في المنطقة البحرية بين **راس سبارتيل والعرائش .**

- **يتعلق الرابع بقرار لكاتبة الدولة لدى وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات المكلفة بالصيد البحري بتنظيم صيد المرجان الأحمر في المنطقة البحرية المتواجدة بين راس سبارتيل والعرائش .**

بعد الدراسة واستطلاع لجنة "تهيئة المصايد والاستشارات القانونية وكذا تنمية الصيد البحري والانشطة المرتبطة به" **حول** هذا الموضوع فان غرفة الصيد البحري المتوسطية ليس لديها أي تحفظ فيما يخص قرار لكاتبة الدولة لدى وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات المكلفة بالصيد البحري بتنظيم صيد المرجان الأحمر في المنطقة البحرية المتواجدة بين راس سبارتيل والعرائش.

- **يتعلق الخامس بالنصوص التطبيقية للقانون رقم 84-21 المتعلق بتربية الاحياء المائية البحرية**

Avis sur les projets d'arrêtés du CNAM

Projet d'arrêté conjoint du Ministre délégué auprès de la ministre de l'économie et des finances chargé du budget et de la Secrétaire d'Etat auprès du ministre de l'Agriculture, de la Pêche Maritime, du Développement Rural et des Eaux et Forêts chargée de la pêche maritime, n°…… (……) fixant les montants et les modalités de recouvrement de la redevance de l'autorisation de ferme aquacole.

Les montants de la redevance cités dans les articles 1, 2 et 3 de cet arrêté prêtent à confusion :

Dans l'article 1, il faut préciser les montants de la redevance cités dans le tableau sont relatifs au montant à payer après 3 ans de la date de publication dans le bulletin officiel, et ajouter le minimum de cette redevance dans le tableau pour plus de précision.

Dans l'article 2, il faut préciser qu'il s'agit du montant à payer pendant les 3 ans de la date de publication dans le bulletin officiel.

Préciser également qu'il s'agit d'un montant à payer par année ou fraction d'année.

Cet arrêté doit abroger l'arrêté conjoint du ministre de l'économie et des finances et du ministre de la pêche maritime N°3151-13 du 11 Novembre 2013 fixant les montants et les modalités de paiement de la redevance annuelle due au titre des conventions de concession de ferme aquacole et l'arrêté conjoint du ministre des travaux publics et du ministre des finances et des investissements étrangers fixant la redevance pour l'occupation temporaire du domaine public pour la partie relative au domaine public maritime (Tableau des redevances N°2).

Projet d'arrêté de la Secrétaire d'Etat auprès du Ministre de l'agriculture, de la pêche maritime, du développement rural et des eaux et forêts, chargée de la pêche maritime, n°…… (……) relatif au suivi des activités de l'aquaculture marine.

Le coût des équipements et moyens d'exploitation de la ferme demandée dans le tableau nécessite une clarification, s'agit-il du montant des investissements réalisés pendant le semestre demandé ou du coût de l'amortissement annuel comptabilisé pour tout le matériel d'exploitation de la ferme ?

Projet d'arrêté de la Secrétaire d'Etat auprès du Ministre de l'Agriculture, de la Pêche Maritime, du Développement Rural et des Eaux et Forêts, chargée de la Pêche Maritime n° …… (……) à la procédure de prélèvements d'échantillons nécessaires aux investigations.

En pisciculture, dans le cadre de la surveillance sanitaire réalisée par l'ONSSA, des prélèvements systématiques sont réalisés chaque mois sur

l'aliment et le poisson. Dans ce cadre, une fiche de prélèvement est établie, un registre est tenu et la vérification du vétérinaire est réalisée.

Les analyses sont reçues par le vétérinaire au fur et à mesure.

Les prélèvements cités dans le projet d'arrêté risquent de devenir une redondance à des actions de suivi déjà réalisées.

Par ailleurs, si ces prélèvements sont à réaliser dans un autre cadre que le suivi sanitaire, la prise en charge du coût des analyses doit être à la charge de l'administration.

Il est également suggéré d'unifier les fiches de prélèvements entre administrations.

Arrêté de la Secrétaire d'Etat auprès du ministre de l'agriculture, de la pêche maritime, du développement rural et des eaux et forêts chargée de la pêche maritime n° …… du …… (……) fixant la catégorie des personnels habilités à rechercher et constater les infractions aux dispositions de la loi n°84-21 relative à l'aquaculture marine et les modèles de la carte professionnelle et du procès-verbal d'infraction.

La liste des agents verbalisateurs assermentés doit être publiée et actualisée.

Projet d'arrêté de la Secrétaire d'Etat auprès du ministre de l'agriculture, de la pêche maritime, du développement rural et des eaux et forêts chargée de la pêche maritime n° …… du …… (……) fixant les modalités de destruction des produits de l'aquaculture marine saisis ne répondant pas aux conditions de sécurité sanitaire des produits alimentaires.

Article 4 –

Le Dahir n° 1-06-153 du 30 chaoual 1427 (22 novembre 2006) portant promulgation de la loi n° 28-00

Relative à la gestion des déchets et à leur élimination précise les modalités de destruction des déchets. Par exemple, l'incinération en plein air est interdite au regard de cette loi.

Il serait mieux que l'article 4 fasse référence à cette loi sans donner d'exemples des modes de destruction.

- **يتعلق السادس بمشروع قرار بتتميم الملحق بالقرار رقم 1154.88 الصادر في 20 من صفر 1409 (03 أكتوبر 1988) بتحديد الحجم التجاري الأدنى لأصناف الأسماك المصطادة في المياه البحرية المغربية.**

بعد دراسة الموضوع فإن غرفة الصيد البحري المتوسطية لديها تحفظ فيما يخص مشروع قرار بتتميم الملحق بالقرار رقم 1154.88 الصادر في 20 من صفر 1409 (03 أكتوبر 1988) بتحديد الحجم التجاري الأدنى لأصناف الأسماك المصطادة في المياه البحرية المغربية وذلك وفق ما يلي:

السردين : تقترح الغرفة مقياس 13 سنتمتر خاصة بالبحر الأبيض المتوسط عوض 14 سنتمتر

الانشوفة : تقترح الغرفة مقياس 12.5 سنتمتر عوض 13.5 سنتمتر

كابايلا/اسقمري/ماكرو: تقترح الغرفة مقياس 15 سنتمتر عوض 19 سنتمتر

- **مشروع التعاقد بين أرباب المراكب والبحارة بقطاع الصيد الساحلي**

احتضن مقر غرفة الصيد البحري المتوسطية خلال سنة 2025 اجتماعاً تواصلياً حول مشروع التعاقد بين أرباب المراكب والبحارة بقطاع الصيد الساحلي، بحضور ممثلي القطاع والسلطات الوصية والمهنيين.

وقد همّ النقاش عرض مضامين المشروع الرامي إلى تنظيم العلاقة المهنية وضمان حقوق الطرفين، في انسجام مع مقتضيات مدونة التجارة البحرية لسنة 1919 والالتزامات الدولية للمملكة في مجال العمل بقطاع الصيد البحري، مع التأكيد على تحسين ظروف العمل والحد من النزاعات.

وأكد رئيس الغرفة السيد مونير الدراز أن المشروع في بعده الاجتماعي لا يثير إشكالاً من حيث المبدأ، غير أن اعتماده يظل رهيناً بتوسيع دائرة التشاور مع كافة المهنيين، كما تم عرض المشروع على أنظار الجمعية العامة للغرفة خلال دورة عادية، قصد دراسته من الجوانب القانونية والمهنية، بما يضمن تحقيق التوازن المنشود وصون حقوق كل من المجهزين والبحارة.

وإلى حدود تاريخه، لا يزال المشروع في طور النقاش والتشاور مع المهنيين على الصعيد الوطني، ولم يتم الحسم النهائي بشأن صيغته المعتمدة.

كما تجدر الإشارة إلى أن الوزارة الوصية أخذت بعين الاعتبار عدداً من آراء ومقترحات الغرفة بخصوص قرارات تنظيمية أخرى، تم اعتمادها في إطار تنظيم المهنة وتعزيز استدامة الثروة السمكية بالمملكة.

4. طلبات العروض التي أطلقتها غرفة الصيد البحري المتوسطية

خلال سنة 2025، أطلقت غرفة الصيد البحري المتوسطية عدداً من طلبات العروض في إطار تنزيل برامجها الرامية إلى دعم السلامة البحرية، وتعزيز مشاريع تربية الأحياء البحرية، ومواكبة البرامج القطاعية الموجهة لفائدة المهنيين والشباب حاملي المشاريع.

وقد همّت هذه الطلبات اقتناء معدات السلامة البحرية لفائدة البحارة الصيادين لقوارب الصيد التقليدي، وكذا تجهيز وإنشاء مزارع لتربية الأحياء البحرية بجهتي طنجة–تطوان–الحسيمة والشرق. وأسفرت هذه العملية عن إسناد صفقتين تتعلقان باقتناء سترات النجاة وتجهيز مزرعة لتربية بلح البحر، فيما تم إلغاء طلبي عروض آخرين مرتبطين باقتناء سفن مخصصة لأنشطة تربية الأحياء المائية البحرية.

ويعكس هذا الورش حرص الغرفة على اعتماد آليات التدبير العمومي الشفاف، واحترام مساطر طلبات العروض، وربط البرامج الاستثمارية بأهداف التنمية المستدامة والاقتصاد الأزرق.

طلبات العروض	تاريخ أول اجتماع لجنة العروض	تاريخ آخر اجتماع لجنة العروض	نائل الصفقة
طلب العروض مفتوح دولي بعروض أثمان رقم CPMM/2025/01 الخاص باقتناء سترات النجاة القابلة للنفخ لفائدة قوارب الصيد التقليدية العاملة في المنطقة البحرية للعرائش وفي البحر الأبيض المتوسط، في حصة فريدة.	2025/09/03	2025 /09/16	شركة DIDALI
طلب العروض المفتوح الدولي بعروض أثمان رقم CPMM/2025/02، المتعلق بتجهيز وإنشاء مزرعة لتربية بلح البحر بجهة طنجة-تطوان-الحسيمة – منطقة كالا ايريس -، في حصة فريدة.	2025/09/03	2025 /09/16	شركة INTERQUIP
طلب العروض دولي مفتوح بعروض أثمان رقم CPMM/2025/03 المتعلق باقتناء سفن للاستعمال في أنشطة تربية الأحياء المائية البحرية لفائدة المقاولين الشباب المستفيدين من برنامج الدعم القطاعي على مستوى جهة طنجة تطوان الحسيمة – منطقة كالا ايريس – في حصة وحيدة.	2025/12/08	2025/12/08	تم الغاء طلب العروض
طلب العروض دولي مفتوح بعروض أثمان رقم CPMM/2025/04 المتعلق باقتناء سفينة للاستعمال في أنشطة تربية الأحياء المائية البحرية لفائدة المقاولين الشباب المستفيدين من برنامج الدعم القطاعي على مستوى جهة الشرق – منطقة رأس الماء – في حصة وحيدة.	2025/12/08	2025/12/08	تم الغاء طلب العروض

المحور الثاني: النشاط المهني والشراكات والتسيير المؤسسي

يُخصص المحور الثاني من هذا التقرير السنوي لعرض الأنشطة التفاعلية التي اضطلعت بها غرفة الصيد البحري المتوسطية خلال سنة 2025، والتي تعكس انفتاحها المؤسساتي وتفاعلها الإيجابي مع مختلف الشركاء والمتدخلين في منظومة الصيد البحري، سواء على المستوى الإداري أو المهني أو التنموي. ويبرز هذا المحور الدينامية التي ميزت عمل الغرفة خارج إطارها التنظيمي الداخلي، من خلال تعزيز علاقات التعاون، وتكريس مبدأ الشراكة كرافعة أساسية لتطوير القطاع.

وتندرج الأنشطة التفاعلية ضمن رؤية تشاركية تعتمدها الغرفة في مقاربتها لمختلف القضايا المهنية، حيث تسعى من خلالها إلى توحيد الجهود مع المؤسسات العمومية، والهيئات المنتخبة، والتنظيمات المهنية، والمجتمع المدني، وكذا الفاعلين الاقتصاديين، بما يساهم في تقوية النسيج المؤسساتي للقطاع والاستجابة للانتظارات المتزايدة لمهنيي الصيد البحري بالدائرة البحرية للغرفة.

وفي هذا الإطار، أولت الغرفة أهمية خاصة لإبرام **اتفاقيات الشراكة والتعاون** مع عدد من المؤسسات والجهات المعنية، بهدف دعم مشاريع تنمية تربية الاحياء البحرية، وتطوير سلاسل الإنتاج، وتعزيز السلامة البحرية، وتحسين ظروف العمل، وحماية البيئة البحرية إضافة إلى المساهمة في تنزيل البرامج الوطنية المرتبطة بتحديث قطاع الصيد البحري و تربية الاحياء البحرية. وقد شكلت هذه الاتفاقيات إطارًا عمليًا لتبادل الخبرات وتقاسم المسؤوليات وتحقيق التكامل بين مختلف المتدخلين.

كما شملت الأنشطة التفاعلية **مبادرات الغرفة ومواكبتها للاجتماعات والأنشطة المؤسساتية**، سواء على المستوى الجهوي أو الوطني أو الدولي، حيث حرصت على الحضور الفعال والمشاركة الإيجابية في اللقاءات والورشات والمنتديات ذات الصلة بالقطاع، بما مكنها من نقل انشغالات المهنيين والدفاع عن قضاياهم، والمساهمة في بلورة تصورات تشاركية حول الإشكالات المطروحة وآفاق تطوير المهنة.

وعلى مستوى **التكوين وتطوير الموارد البشرية**، شهدت سنة 2025 تنظيم عدد من الدورات التكوينية وورشات العمل لفائدة الأطر والمهنيين. كما تم تنظيم لقاءات تواصلية مع طلبة سلك الماستر في مجالات الجغرافيا الاقتصادية والسياسية، في إطار الانفتاح الأكاديمي وتقاسم الخبرات.

وحرصاً على مواكبة التحولات البنيوية التي يشهدها قطاع الصيد البحري، واصلت غرفة الصيد البحري المتوسطية خلال سنة 2025 أداء مهامها التمثيلية والترافعية والتنموية، واضعةً في صلب **تدخلاتها** الدفاع عن المصالح العليا للمهنيين وتعزيز استدامة الموارد البحرية وضمان السلم الاجتماعي بالموانئ.

وإيمانًا منها بأهمية التواصل كدعامة أساسية للعمل المؤسساتي، عملت الغرفة على تطوير **خدمات الإعلام والتواصل**، من خلال تعزيز قنوات التواصل مع المهنيين، وتيسير الولوج إلى المعلومة، وتغطية أنشطتها المختلفة، بما يرسخ مبادئ الشفافية والقرب المؤسساتي، ويساهم في توطيد الثقة بين الغرفة ومحيطها المهني.

كما تم تخصيص جزء من هذا المحور لعرض المراسلات الإدارية الواردة والصادرة، باعتبارها إحدى آليات التواصل المؤسساتي، والتي تعكس مستوى التفاعل اليومي للغرفة مع مختلف الإدارات والهيئات، ودورها في تتبع الملفات المهنية، وتنسيق الجهود، وتعزيز الحوار حول القضايا المرتبطة بقطاع الصيد البحري.

وانطلاقًا من هذه المرتكزات، يتضمن هذا المحور من التقرير عرضًا مفصلًا للأنشطة التفاعلية التي تم إنجازها خلال سنة 2025، وذلك من خلال ستة محاور رئيسية، تتمثل فيما يلي:

1. **الاتفاقيات والشراكات الاستراتيجية لغرفة الصيد البحري المتوسطية؛**
2. **مبادرات الغرفة ومواكبتها للاجتماعات والأنشطة المؤسساتية؛**
3. **تدخلات غرفة الصيد البحري المتوسطية لدى الإدارات والمؤسسات المعنية**
4. **الدورات التكوينية وتعزيز القدرات الإدارية والمهنية**
5. **خدمات الإعلام والتواصل؛**
6. **المراسلات الإدارية الواردة والصادرة للغرفة.**

ويهدف هذا المحور إلى إبراز الدور المحوري الذي تضطلع به غرفة الصيد البحري المتوسطية كفاعل مؤسساتي منفتح، يسعى إلى دعم التنمية المستدامة للقطاع وتعزيز حكامته، بما يخدم مصالح المهنيين ويساهم في تثمين الثروة السمكية الوطنية.

1. الاتفاقيات والشراكات الاستراتيجية لغرفة الصيد البحري المتوسطية

عرفت سنة 2025 دينامية مؤسساتية متميزة طبعت عمل غرفة الصيد البحري المتوسطية، تجسيداً لالتزامها المتواصل بدعم قطاع الصيد البحري وتعزيز دوره التنموي ضمن النفوذ الترابي التابع لها، وكذا ترسيخ مكانته على المستويين الوطني والدولي.

وفي هذا الإطار، واصلت الغرفة نهجها القائم على توسيع مجالات الشراكة، وتعزيز التعاون المؤسساتي، والانفتاح على مختلف الفاعلين المهنيين والإداريين والبيئيين، إيماناً منها بأهمية المقاربة التشاركية كرافعة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة للقطاع.

وقد تُوّج هذا التوجه بتوقيع مجموعة من الاتفاقيات والشراكات المتنوعة، شملت دعم الصيد التقليدي لتعزيز السلامة البحرية، والنهوض بتربية الأحياء البحرية، وحماية البيئة البحرية، إضافة إلى مواكبة التظاهرات الوطنية الكبرى وتطوير الجوانب التدبيرية واللوجستيكية والإدارية للغرفة. وتعكس هذه الاتفاقيات حرص الغرفة على المساهمة الفعلية في تنزيل الاستراتيجيات الوطنية المرتبطة بالاقتصاد الأزرق، وتحقيق الإدماج السوسيو-اقتصادي للمهنيين، ودعم الاستدامة البيئية والاجتماعية لقطاع الصيد البحري.

وفي هذا الإطار، أبرمت غرفة الصيد البحري المتوسطية خلال سنة 2025 عدداً من الاتفاقيات والشراكات، وهي كالتالي:

اتفاقية إطار شراكة مع اتحاد التعاونيات البحر الأبيض المتوسط

شهدت الغرفة توقيع اتفاقية إطار للشراكة مع **اتحاد التعاونيات البحر الأبيض المتوسط للصيد البحري التقليدي**، بهدف تعزيز التعاون لتطوير قطاع الصيد التقليدي وتنفيذ مشاريع مشتركة تخدم مصالح الصيادين التقليديين، مع التركيز على استقطاب الاستثمارات، تقوية الروابط بين الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، وتنظيم ندوات ولقاءات دراسية.

تجديد اتفاقية إطار شراكة مع الهيئات الإسبانية للصيد التقليدي

في إطار أشغال **اللقاء الإسباني-المغربي للصيد البحري**، تم مساء يوم الاثنين **10نونبر 2025** تجديد **اتفاقية إطار للشراكة** بين **غرفة الصيد البحري المتوسطية بطنجة** من الجانب المغربي، ومنظمة منتجي الصيد التقليدي الإسبانية "لونخا دي كونيل(OPP72) "، بمشاركة منظمة منتجي الصيادين OPP85 في موتريل، التي انضمت هذا العام ضمن إطار التعاون.

تهدف الاتفاقية إلى تنفيذ سلسلة من الأعمال والمشاريع المشتركة ضمن مشروع" خطة **عمل تشاركية للموارد السمكية المشتركة في مضيق جبل طارق وبحر البوران"**، وتشمل:

- التنوع البيولوجي والصيد البحري المستدام،
- تدبير البيئة البحرية،
- تعزيز التدبير التشاركي للموارد البحرية على ضفتي المضيق،
- دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمناطق الساحلية المعتمدة على الصيد التقليدي،
- تحسين الاستدامة البيئية والاجتماعية للقطاع.

اتفاقية إطار للشراكة مع جمعية AZIR لحماية البيئة

في إطار انفتاحها على مكونات المجتمع المدني الفاعلة في المجال البيئي والبحري، أبرمت الغرفة اتفاقية إطار للشراكة مع **جمعية AZIR لحماية البيئة**، تروم إرساء أسس قانونية ومؤسساتية للتعاون والتنسيق بين الطرفين، وذلك من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية، من أبرزها:

- المساهمة في تثمين الموارد البحرية وضمان استدامتها، بما ينسجم مع مبادئ التدبير المستدام للثروات السمكية.
- تعزيز ثقافة البحر ونشر الوعي بأهمية حماية البيئة البحرية لدى مختلف الفاعلين والمهنيين.
- دعم آليات الحوار والتشاور والتنسيق بين المتدخلين في قطاع الصيد البحري.
- المساهمة في تحقيق **الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة** المتعلق بالحفاظ على المحيطات والبحار والموارد البحرية، وكذا الانخراط في تحقيق الهدف الأممي **30×30**الرامي إلى حماية 30% من التنوع البيولوجي البحري في أفق سنة 2030.
- المشاركة في الأوراش الوطنية الرامية إلى تنظيم قطاع الصيد البحري والرفع من مستوى تنافسيته واستدامته.
- دعم وتطوير البحث العلمي البحري وفق مقاربة تشاركية تجمع بين الخبرة العلمية والمعرفة الميدانية.

ملحق اتفاقية شراكة – شراء سترات النجاة للصيد التقليدي

في إطار تعزيز السلامة البحرية وتحسين ظروف العمل لفائدة مهنيي الصيد التقليدي، تم توقيع **ملحق لتمديد اتفاقية الشراكة** بين غرفة الصيد البحري المتوسطية وكل من وزارة الاقتصاد والمالية ووزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.

ويهدف هذا الملحق إلى **اقتناء وتوزيع سترات النجاة لفائدة 3878 قارب صيد تقليدي** يمتد نشاطها من **السعيدية إلى العرائش**، بما يساهم في الرفع من مستوى الوقاية من حوادث البحر، وتعزيز شروط العمل اللائق، وترسيخ ثقافة السلامة في صفوف البحارة.

اتفاقيات الشراكة لدعم وتنمية مشاريع تربية الأحياء البحرية على الصعيد الجهوي

تندرج اتفاقية الشراكة الخاصة بدعم مشاريع تربية الأحياء البحرية **بجهة طنجة–تطوان–الحسيمة**، وكذا ملحق اتفاقية الشراكة المتعلقة **بالجهة الشرقية**، في إطار تنفيذ الاستراتيجية الحكومية الرامية إلى تنمية وتطوير تربية الأحياء البحرية على الصعيد الوطني، وانسجامًا مع أهداف مخطط أليوتيس الهادفة إلى جعل هذا القطاع رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية المستدامة. وقد تم توقيع هاتين الاتفاقيتين بين الوزير المنتدب المكلف بالميزانية، وكاتبة الدولة المكلفة بالصيد البحري، والوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء البحرية(ANDA) ، وغرفة الصيد البحري المتوسطية، بهدف تمكين الشباب حاملي المشاريع والتعاونيات المهنية من الولوج إلى مجال تربية الأحياء البحرية، عبر مقاربة شمولية ترتكز على تعزيز الإدماج السوسيو-اقتصادي للشباب والصيادين التقليديين، وبناء القدرات التدبيرية وتوفير المواكبة التقنية، إلى جانب **تجهيز وتركيب ثلاث مزارع متكاملة لتربية الأحياء البحرية بجهة طنجة–تطوان–الحسيمة ومزرعة واحدة بالجهة الشرقية**.

اتفاقية شراكة مع الكونفدرالية المغربية للصيد الساحلي – تمويل معرض أليوتيس

وقعت الغرفة اتفاقية شراكة مع **الكونفدرالية المغربية للصيد الساحلي** لتحديد **تمويل النفقات المتعلقة بمشاركة الغرفة في معرض أليوتيس 2025 بأكادير**.

اتفاقية شراكة رباعية – الدعم الخاص بمعرض أليوتيس

تم توقيع اتفاقية شراكة بين **كتابة الدولة المكلفة بالصيد البحري، المكتب الوطني للصيد، غرفة الصيد البحري المتوسطية، والكونفدرالية المغربية للصيد الساحلي** بهدف **تقديم الدعم المالي الخاص بمعرض أليوتيس 2025**.

- **ملحق اتفاقية شراكة رباعية – الدعم الخاص بمعرض أليوتيس**

تم توقيع اتفاقية شراكة بين **كتابة الدولة المكلفة بالصيد البحري، المكتب الوطني للصيد، غرفة الصيد البحري المتوسطية، والكونفدرالية المغربية للصيد الساحلي** بهدف **تقديم الدعم المالي الخاص بمعرض أليوتيس 2025**

- **اتفاقيتان بين الشركة العامة للنقل واللوجستيك والغرفة لشراء الوقود والزيوت لسيارات الغرفة.**
- **اتفاقيتان بين الشركة العامة للنقل واللوجستيك والغرفة لشراء مصاريف التنقل داخل المغرب.**
- **اتفاقية بين الشركة العامة للنقل واللوجستيك والغرفة لشراء مصاريف التنقل خارج المغرب.**
- **اتفاقية بين الشركة العامة للنقل واللوجستيك والغرفة لتأمين سيارات الدولة.**
- **اتفاقية بين الشركة العامة للنقل واللوجستيك والغرفة بخصوص صيانة السيارات.**
- **اتفاقية بين الغرفة وشركة بطوطة ميديا بخصوص الحصول على قواعد بيانات الموقع الإلكتروني للغرفة.**
- **اتفاقية شراكة بين غرفة الصيد البحري المتوسطية وجمعية الأعمال الاجتماعية لموظفي ومستخدمي الغرفة لدعم الأعمال الاجتماعية والصحية والثقافية للمنخرطين؛**
- **اتفاقية بين المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب بخصوص مستحقات الكهرباء.**
- **اتفاقية بين المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب بخصوص مصاريف الهاتف والاشتراك في شبكة الانترنت.**
- **اتفاقية بين جريدة طنجة والغرفة حول نشر وإدراج تهنئة عيد العرش.**
- **اتفاقية بين شركة ميديا ديترويت والغرفة حول نشر وإدراج تهنئة عيد العرش.**
- **اتفاقية بين شركة كود7 والغرفة حول نشر وإدراج تهنئة عيد العرش.**
- **اتفاقية بين شركة ميطا بلو والغرفة حول نشر وإدراج تهنئة عيد الشباب.**

2. مبادرات الغرفة ومواكبتها للاجتماعات والأنشطة المؤسساتية

خلال سنة 2025، واصلت غرفة الصيد البحري المتوسطية اضطلاعها بدورها الريادي كفاعل استراتيجي ومحرك مؤسساتي أساسي في تطوير قطاع الصيد البحري بالواجهة المتوسطية وشمال

المملكة. وقد تميزت هذه السنة بزخم كبير في الاجتماعات واللقاءات التنسيقية التي جمعت الغرفة بمختلف الشركاء الإداريين والمؤسسات العمومية والهيئات المهنية والتعاونيات والغرف والقطاعات الوزارية، في إطار مقاربة تشاركية تروم تعزيز الحكامة الجيدة ومواكبة التحولات التي يعرفها القطاع.

وقد انصبت هذه اللقاءات على جملة من الأهداف المحورية، من بينها تعزيز التعاون بين القطاعين العمومي والمهني، وتتبع مشاريع تطوير البنيات التحتية والمعدات المينائية، وتنظيم ومواكبة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالصيد البحري، إلى جانب تحسين أوضاع البحارة الاجتماعية والصحية، ودعم التكوين المهني وتنمية قدرات الموارد البشرية.

وفيما يخص الاجتماعات المرتبطة مباشرة بقطاع الصيد البحري ومصايده، شاركت الغرفة في عدد من اللقاءات التقنية والمؤسساتية المتعلقة بتجهيز الموانئ ونقط التفريغ المجهزة، حيث تم عقد اجتماعات حول مشروع نقطة التفريغ بالديكي، إضافة إلى زيارات ميدانية للجنة المكلفة بإنشاء نقطة التفريغ بإقليم الفحص أنجرة. كما واكبت الغرفة اجتماعات تتبع وتدبير عدد من المصايد، خاصة مصيدة الأسماك السطحية الصغيرة، ومصيدة سمك الزريقة الوردية، إلى جانب مناقشة التدابير التنظيمية الخاصة بالصيد بالخيط والجر، بما ينسجم مع مقاربة الاستدامة وحماية الثروة السمكية.

وفي السياق ذاته، أولت الغرفة أهمية خاصة لقطاع الصيد التقليدي، من خلال المشاركة في اجتماعات متعددة خُصصت لبحث سبل هيكلته وتنظيمه وتحسين ظروف اشتغال المهنيين، بما يضمن إدماجاً أفضل لهذا القطاع الحيوي ضمن المنظومة الاقتصادية البحرية. كما شاركت الغرفة في لقاءات علمية وتقنية، خاصة الاجتماعات الافتراضية مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة واللجنة العامة لمصايد البحر الأبيض المتوسط، وكذا اللقاء المغربي الإسباني حول التنوع البيولوجي وتدبير الصيد بمضيق جبل طارق وبحر البوران، وذلك دعماً للبحث العلمي وتعزيز التدبير المستدام للمصايد.

أما في الجانب الاقتصادي والتجاري، فقد شاركت الغرفة في تنظيم وتتبع عدد من التظاهرات الكبرى، من أبرزها الدورة السابعة للمعرض الدولي أليوتيس بأكادير، والمعرض الدولي للتكنولوجيا والابتكار بطنجة، فضلاً عن مجموعة من المعارض الجهوية للصناعة التقليدية والفلاحة بعدد من مدن الشمال. كما واكبت الغرفة الاجتماعات المرتبطة ببرامج تحسين الدخل والإدماج الاقتصادي لفائدة مهنيي القطاع، بشراكة مع السلطات المحلية والجهوية.

وفي ما يتعلق بالشراكات الإدارية والمؤسساتية، عرفت السنة المشاركة في سلسلة من الاجتماعات مع الولايات والعمالات في إطار برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والتنمية الترابية المندمجة، إضافة

إلى لقاءات مع عدد من المؤسسات الوطنية والدولية، من بينها إدارة الصيد البحري، المركز الجهوي للاستثمار، المديرية الجهوية للتنمية المستدامة، وكالة تنمية تربية الأحياء البحرية، المكتب الوطني للصيد، المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري، ومنظمات دولية مختصة، فضلاً عن تعزيز التنسيق مع غرفة التجارة والصناعة والخدمات بجهة طنجة تطوان الحسيمة ومجلس الجهة.

كما شاركت الغرفة في عدد من الأنشطة الثقافية والاحتفالية ذات الطابع الرسمي والمؤسساتي، من ضمنها حفلات التنصيب، والاحتفالات الوطنية، وتظاهرات رياضية وثقافية، إضافة إلى الملتقيات المرتبطة بالإحصاء والتمكين المجتمعي، بما يعكس انخراطها في الدينامية المجتمعية والتنموية على الصعيد الجهوي.

وقد أسفرت هذه الدينامية عن تنظيم ومشاركة الغرفة ما يفوق 150 اجتماعاً ولقاءً خلال سنة 2025، بمشاركة مختلف المتدخلين من إدارات عمومية، مهنيين، تعاونيات، مؤسسات جامعية وشركاء دوليين. وتمحورت أغلب هذه اللقاءات حول تعزيز التعاون المؤسساتي، تحسين البنيات التحتية الميناائية، دعم الاستراتيجيات المهنية، وتتبع ملفات الحماية الاجتماعية والصحية للبحارة، إلى جانب تشجيع البحث العلمي والابتكار.

وخلاصةً، شكلت سنة 2025 محطة أساسية في مسار عمل غرفة الصيد البحري المتوسطية، حيث تميزت بتكثيف العمل التشاركي، وتعزيز دور الغرفة كوسيط مؤسساتي فاعل، ومساهم رئيسي في دعم التنمية المستدامة لقطاع الصيد البحري، بما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد المحلي وتحسين الأوضاع المهنية والاجتماعية للعاملين بالقطاع.

ومن أبرز هذه المبادرات:

2.1. مواكبة التعاونيات والمقاولين الشباب بالواجهة المتوسطية

تضطلع غرفة الصيد البحري المتوسطية بدور محوري في مواكبة ودعم التعاونيات، لاسيما النسائية منها، وكذا المقاولين الشباب على مستوى الساحل المتوسطي المغربي الممتد من طنجة إلى السعيدية، مرورًا بالناظور والحسيمة والجبهة والمضيق. ويهدف هذا الدعم إلى تعزيز الاستثمار في مجالات مرتبطة بالصيد التقليدي، من قبيل تربية الأحياء البحرية، خياطة الشباك، وصناعة وإعداد حبال الصنار، باعتبارها رافعة أساسية للتنويع الاقتصادي، وإحداث فرص شغل مستدامة، والمساهمة في الحفاظ على البيئة البحرية.

ومن أبرز المبادرات والأنشطة التي قامت بها الغرفة في هذا الإطار:

- **مواكبة وتحسيس التعاونيات، خاصة النسائية،** بأهمية إحداث مشاريع مدرة للدخل في المجالات المرتبطة بالصيد البحري وتثمين المنتجات البحرية.
- **الإشراف على الانطلاقة الرسمية لمشروع زرع واستغلال الطحالب ببحيرة مارشيكا** لفائدة تعاونية المستقبل للطحالب البحرية، وتتبع عملية تسليم المعدات والتجهيزات بدعم من الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء البحرية، والتي شملت معدات الاستزراع البحري، المعالجة، التجفيف، والمراقبة والتحليل. ويُعد هذا المشروع نموذجًا تنمويًا واعدًا يجمع بين الإدماج الاجتماعي والاستثمار المستدام في الموارد البحرية.
- **تنظيم برنامج تكويني لفائدة الغواصين في مجال تربية الأحياء البحرية** بأحد مراكز التكوين بالمضيق، مع تسليم شواهد التكوين للمستفيدين. وقد استهدف هذا البرنامج الشباب والنساء والمهنيين بقطاع الصيد البحري، قصد تأهيلهم تقنيًا للانخراط في مشاريع الاستزراع البحري (مزارع الأصداف، الطحالب، الأسماك).
- **تنظيم لقاء تواصلي بمدينة الناظور** حول مستجدات القانون رقم 84.21 المتعلق بتربية الأحياء المائية البحرية، بهدف تحسيس المقاولين الشباب والتعاونيات بالإطار القانوني الجديد، وتيسير مساطر الترخيص، وتشجيع الاستثمار في هذا المجال الواعد.
- **المشاركة المنتظمة في أشغال مجلس إدارة الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء البحرية (ANDA)**، وإثارة القضايا المرتبطة بتحديات التنافسية وفرص تطوير الاستزراع البحري، إضافة إلى حضور مجموعة من الاجتماعات المتعلقة بتطوير تربية الأحياء البحرية بشمال المملكة.

وترتكز تصورات الغرفة على إدماج الصيادين التقليديين، لاسيما الشباب منهم، ضمن سلاسل القيمة المرتبطة بتربية الأحياء البحرية، باعتبارها رافعة للتنويع الاقتصادي وتعزيز التنمية المستدامة بالمناطق الساحلية.

كما عملت الغرفة على نشر **دليل للاستثمار في الصيد البحري وتربية الأحياء البحرية** عبر موقعها الرسمي، قصد تمكين المقاولين الشباب والتعاونيات من الاطلاع على الجوانب القانونية والتقنية ودراسات الجدوى والإجراءات الإدارية المرتبطة بالمشاريع.

2.2. اللقاء المغربي–الإسباني حول التنوع البيولوجي وتدبير البيئة البحرية بمضيق جبل طارق وبحر البوران

احتضنت غرفة الصيد البحري المتوسطية بطنجة، يوم الثلاثاء 11 نونبر 2025، لقاءً مغربيًا–إسبانيًا خُصص لمناقشة قضايا التنوع البيولوجي، وتدبير البيئة البحرية، والوضع الحالي للصيد في مضيق جبل طارق وبحر البوران، وذلك بمشاركة ممثلي المؤسسات الحكومية، والهيئات المهنية، ومراكز البحث العلمي من كلا البلدين.

ويأتي هذا اللقاء في إطار تعزيز التعاون الثنائي بين المغرب وإسبانيا من أجل ضمان الاستدامة البيئية للموارد البحرية المشتركة، وتكريس مقاربة تشاركية قائمة على البحث العلمي والتنسيق المؤسساتي بين ضفتي المتوسط.

وأكد رئيس غرفة الصيد البحري المتوسطية بطنجة، في كلمته الافتتاحية، على الأهمية الاستراتيجية لمضيق جبل طارق وبحر البوران باعتبارهما مجالين حيويين للتنوع البيولوجي والأنشطة المرتبطة بالصيد، مشددًا على ضرورة توحيد الجهود لمواجهة التحديات البيئية والمناخية المتزايدة، وتعزيز آليات الرصد البيئي والتعاون العلمي المشترك.

وشهد اللقاء تقديم عروض علمية متخصصة من باحثين مغاربة وإسبان تناولت إدارة الموارد السمكية، حماية التنوع البيولوجي، آثار التلوث البحري، وتتبع المخزون السمكي، إضافة إلى دور المناطق البحرية المحمية في الحفاظ على النظم البيئية المشتركة.

كما ناقش المشاركون جملة من الإكراهات التي تواجه قطاع الصيد البحري بالمنطقة، من بينها تغير المناخ، ارتفاع جهد الاستغلال، ظهور أنواع بحرية دخيلة، اختلال التوازن البيئي، وتزايد الضغط الناتج عن الملاحة البحرية.

وفي ختام الأشغال، خلص اللقاء إلى مجموعة من التوصيات، أبرزها:

- تعزيز الإرادة السياسية المشتركة لضمان استدامة الموارد البحرية،
- إرساء حكامة تشاركية تضم مختلف الفاعلين،
- توحيد تدابير التهيئة والتدبير البيئي على مستوى الضفتين،
- إطلاق برامج بحث علمي ورصد بيئي مشتركة،
- إحداث لجان دائمة مغربية–إسبانية لمتابعة تنفيذ خطط العمل،
- تكثيف برامج التحسيس والتواصل لفائدة المهنيين.

وفي سياق هذا اللقاء، تم بتاريخ 10 نونبر 2025 تجديد اتفاقية إطار للشراكة بين غرفة الصيد البحري المتوسطية بطنجة ومنظمة منتجي الصيد التقليدي الإسبانية "لونخا دي كونيل(OPP72) "، مع انضمام منظمة منتجي الصيادين بموتريل(OPP85) ، بهدف تنفيذ مشاريع مشتركة في إطار خطة عمل تشاركية لتدبير الموارد السمكية المشتركة بمضيق جبل طارق وبحر البوران، وتعزيز الاستدامة البيئية والاجتماعية وتنمية المناطق الساحلية المعتمدة على الصيد البحري.

واختُتم اللقاء بالتأكيد على أهمية تحويل التوصيات إلى برامج عملية تعزز التعاون العلمي والمهني بين البلدين، وتُرسخ نموذجًا متقدمًا للتعاون البيئي العابر للحدود، بما يحقق التوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة البحرية.

2.3. مشاركة الغرفة في المسابقة الدولية للصيد الرياضي" كوبا ديل إستريتشو 2025"

شاركت غرفة الصيد البحري المتوسطية بطنجة في فعاليات الدورة الثالثة من المسابقة الدولية للصيد الرياضي"Copa Del Estrecho 2025" ، المنظمة ما بين 23 و26 أكتوبر 2025 بمارينا طنجة باي، وذلك من خلال رواق تعريفي توعوي احتضنه الميناء الترفيهي لطنجة.

وتندرج هذه المشاركة في إطار برنامج تحسيسي يهدف إلى التعريف بالثروة السمكية الوطنية، وترسيخ ثقافة المحافظة على البيئة البحرية، بشراكة مع معهد التكنولوجيا للصيد البحري بالعرائش والمركز الجهوي للمعهد الوطني للبحث في الصيد البحري بطنجة.

وقد واصل رواق الغرفة أنشطته التفاعلية طيلة أيام التظاهرة، حيث تم تقديم شروحات وتحسيس الزوار بأهمية الاستغلال المستدام للموارد البحرية، ودور الغرفة في تأطير مهنيي الصيد البحري وتعزيز الممارسات المسؤولة داخل القطاع، مع توزيع مطويات ومنشورات توعوية تبرز المجهودات المبذولة في مجال حماية البيئة البحرية.

وتُعد هذه التظاهرة البحرية موعدًا سنويًا دوليًا يجمع مشاركين من عدة جنسيات وأندية من ضفتي البحر الأبيض المتوسط، وتهدف إلى تعزيز التبادل والتواصل بين هواة الصيد الرياضي، إلى جانب الترويج للمؤهلات البحرية والسياحية لمدينة طنجة.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه النسخة شهدت إطلاق مبادرة بيئية متميزة، تمثلت في تركيب عشرة مكعبات بحرية مخصصة لحماية وتشجيع تكاثر عدد من الأصناف السمكية، كما تم خلال هذه الدورة، إلى جانب مسابقة الصيد الرياضي، إحداث مسابقة بيئية جديدة تهم جمع النفايات البحرية والبلاستيكية بمشاركة هواة الصيد الرياضي، بما يعزز البعد التحسيسي والعملي لحماية الوسط البحري.

وإلى جانب بعدها الرياضي، تكتسي مسابقة "كوبا ديل إستريتشو" بعدًا بيئيًا وتربويًا، من خلال تنظيم ورشات ومعارض موازية موجهة لتحسيس الأجيال الصاعدة بأهمية احترام البيئة البحرية والحفاظ على الثروة السمكية، انسجامًا مع مبادئ التنمية المستدامة المعتمدة من طرف مؤسسات القطاع البحري.

2.4. مشاركة غرفة الصيد البحري المتوسطية في أشغال الاجتماع التاسع والعشرين للجنة الدولية للحفاظ على أسماك التونة – (ICCAT)

شاركت غرفة الصيد البحري المتوسطية في أشغال الاجتماع العادي التاسع والعشرين للجنة الدولية للحفاظ على أسماك التونة في المحيط الأطلسي(ICCAT) ، المنعقد بمدينة إشبيلية خلال الفترة من 17 إلى 24 نونبر 2025، ضمن الوفد الرسمي للمملكة المغربية، الذي ترأسته السيدة كاتبة الدولة المكلفة بالصيد البحري.

وتندرج هذه المشاركة في إطار حرص الغرفة على مواكبة القضايا الاستراتيجية المرتبطة بتدبير مصايد التونيات، وتعزيز تموقعها كمؤسسة مهنية فاعلة في تتبع السياسات الدولية ذات الصلة بالموارد السمكية. وقد مكنت هذه المشاركة الغرفة من الاطلاع المباشر على مستجدات تدبير مخزونات التونة

والأنواع ذات الصلة، خاصة ما يتعلق بآليات التوزيع العادل لإجمالي المصيد المسموح به، والتدبير متعدد السنوات، وكذا المقاربات العلمية المعتمدة في تقييم وضعية المخزونات السمكية.

وفي ختام الاجتماعات السنوية للجنة بمدينة إشبيلية، التي شهدت انتخاب المغربية **زكية دريوش** كأول امرأة تتولى رئاسة اللجنة الدولية لحماية التونيات في المحيط الأطلسي، اعتمدت اللجنة سلسلة من القرارات واسعة النطاق بعد عشرين سنة من التدابير التاريخية لتعافي التونة الحمراء. وشملت القرارات رفع حصص صيد **التونة الحمراء (Thunnus thynnus)** للفترة 2026–2028 عند **3.081,6طن للمخزون الغربي** و **48.403طن للمخزون الشرقي**، بزيادتين بلغت **13٪ و19.3٪** على التوالي، بالإضافة إلى مشروع تجريبي في مياه جزر الكناري لتقييم صيد وتربية **التونة الحمراء والتونة الصفراء الزعانف (Thunnus albacares)**.

كما اعتمدت اللجنة حصة ثابتة للمخزون الواقع في غرب الأطلسي من **اللستاو (Katsuwonus pelamis)** عند **30.844طنًا**، ووضعت سقفًا أقصى للوفيات العرضية لسمك **القرش عريض الخطم الأطلسي الجنوبي (Isurus oxyrinchus)** عند **1000طن**، مع حظر الاحتفاظ أو النقل لكل من **القرش المتشمس (Cetorhinus maximus)** و**القرش الأبيض الكبير(Carcharodon carcharias)** .

للدول الجزرية في الكاريبي، اعتمدت اللجنة مصيدًا محدودًا من **الماكيرة الزرقاء (Makaira nigricans)** عند **20طنًا**، ومن **الماكيرة البيضاء (Kajikia albida)** عند **10أطنان** خلال عامي 2025 و2026، بهدف التوازن بين التنمية المحلية وحماية الأنواع.

وعلى صعيد الامتثال، عززت اللجنة أدوات المراقبة وسجلات السفن، ووضعت توصيات لتعزيز الامتثال، مع اعتماد إجراءات لدعم تنفيذ **اتفاقية التنوع البيولوجي في أعالي البحار(BBNJ)** ، التي دخلت حيز التنفيذ رسميًا في 17 يناير 2026.

ومن بين أهم مكتسبات مشاركة الغرفة في الاجتماع:

- تعزيز تمثيل الغرفة داخل المحافل الدولية المرتبطة بتدبير الموارد السمكية.
- دعم الموقف الوطني في الدفاع عن الحقوق التاريخية للمملكة في استغلال مخزون التونة.

- تقوية التنسيق المؤسساتي بين الغرفة والوزارة الوصية في القضايا ذات البعد الدولي.
- الاطلاع على أحدث التوجهات العلمية والتنظيمية المعتمدة داخل لجنة.ICCAT
- توسيع شبكة العلاقات المهنية والمؤسساتية مع الهيئات والمنظمات الدولية الشريكة.

وأكدت الغرفة أن حضورها في هذه اللقاءات الدولية أساسي لنقل المعطيات والمستجدات إلى المهنيين، والمساهمة في بلورة رؤية تشاركية توازن بين متطلبات الاستدامة البيئية وضمان استمرارية النشاط الاقتصادي والاجتماعي لقطاع الصيد البحري.

2.5. مشاركة الغرفة في أشغال الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (CGPM)

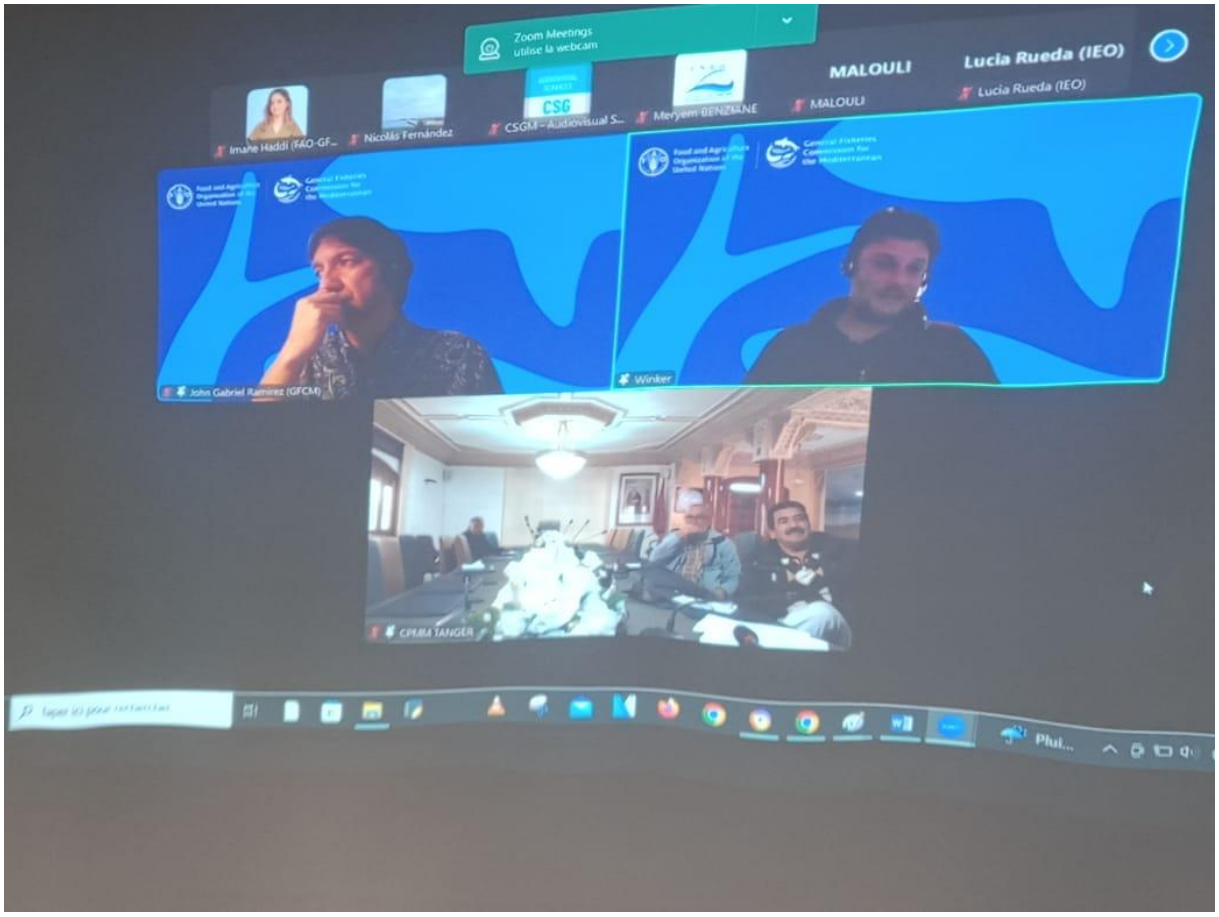

في إطار انخراطها الفعّال في الدينامية الإقليمية الرامية إلى تعزيز التدبير المستدام للموارد البحرية، شاركت **غرفة الصيد البحري المتوسطية**، إلى جانب ممثلي **المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري**، في أشغال اللقاءات التقنية لفريق العمل التابع للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط

(CGPM)، والتي انعقدت عن بعد خلال سنة 2025، وخصصت لمناقشة **تقييم استراتيجية إدارة سمك "البوراسي" (الزريقة الوردية)** بمنطقة مضيق جبل طارق وبحر البوران.

وقد تم خلال هذه اللقاءات التطرق إلى مختلف السيناريوهات الممكنة لتدبير هذا المخزون السمكي، استناداً إلى **التوصيةCGPM/45/2022/3** ، التي تهدف إلى ضمان استغلال عقلاني ومستدام لهذا النوع، في ظل المعطيات العلمية الحديثة التي أظهرت تراجعاً مقلقاً في مستوى المخزون.

ويأتي هذا النقاش في سياق الجهود المشتركة المبذولة على الصعيدين الوطني والإقليمي للحفاظ على الثروة السمكية، حيث خلصت **آخر التقييمات العلمية المنجزة في أبريل 2024** إلى أن مخزون سمك "البوراسي" بمنطقة مضيق جبل طارق يعرف **وضعية استنزاف مفرط**، الأمر الذي استدعى اقتراح **خطة استعادة وإعادة بناء المخزون ابتداءً من سنة 2026**.

وشكلت هذه الاجتماعات مناسبة مهمة لتبادل وجهات النظر بين الخبراء والعلماء وممثلي مهنيي قطاع الصيد البحري من ضفتي المضيق، حول أنجع الآليات الكفيلة بإعادة بناء المخزون، مع مراعاة الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بنشاط الصيد البحري، وضمان التوازن بين متطلبات الاستدامة وحماية مصالح المهنيين.

وفي سياق مواصلة تعزيز حكامة تدبير المصايد، أفضت **الدورة الثامنة والأربعون للجنة العامة لمصايد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط (CGPM)** إلى اعتماد مجموعة من القرارات والتوصيات التي تهم المغرب، من أبرزها:

نظام صيد طويل الأمد للزريقة الورديةCGPM/48/2025/7 – (Dorade Rose)

- تحديد **كوطة الصيد لسنة 2026** بخفض قدره **56%مقارنة بسنة 2025**، حيث خُصص:
  - **40طناً للمغرب،**
  - **9.1أطنان للاتحاد الأوروبي**.
- تقليص عدد السنانير بنسبة **50% ابتداءً من سنة 2026**.
- إقرار **فترة راحة بيولوجية لا تقل عن 60 يوماً متواصلة** خلال الفترة الممتدة ما بين يناير ومارس.
- ابتداءً من **1يناير 2027**، اعتماد **الحد الأدنى للحجم التجاري في 33 سنتيمتراً**.

- إلزام الأطراف المتعاقدة بتوجيه تقارير الأنشطة السنوية إلى أمانة اللجنة قبل **30نونبر من كل سنة**.

وتفعيلاً لهذه المقررات الدولية، وحرصاً على ملاءمتها مع الإطار التنظيمي الوطني، أصدرت **كتابة الدولة المكلفة بالصيد البحري** قراراً وزارياً ينظم صيد سمك "البوراسي" بالواجهة المتوسطية، ويحدد **كيفية توزيع الكوطة الوطنية لسنة 2026 والمقدرة في 40 طناً**، إضافة إلى ضبط شروط الاستغلال وعدد السنانير المسموح بها، وذلك في انسجام تام مع التزامات المملكة المغربية داخل الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط.

ويأتي هذا المسار المتكامل ليعكس الدور المحوري الذي تضطلع به غرفة الصيد البحري المتوسطية في مواكبة القضايا المرتبطة بتدبير المصايد، من خلال مشاركتها الفعلية في أشغال الهيئات الإقليمية، وتنسيقها المستمر مع المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري، ومساهمتها في نقل انشغالات المهنيين والدفاع عن مصالحهم، بما يضمن حماية المخزون السمكي، واستدامة النشاط المهني، والحفاظ على التوازن الاقتصادي والاجتماعي لمجتمعات الصيد بالواجهة المتوسطية.

2.6. مشاركة غرفة الصيد البحري المتوسطية في لجان تتبع مخططات تهيئة المصايد

في إطار أدوارها التمثيلية والاستشارية، وحرصًا منها على المساهمة الفعلية في حكامة المصايد البحرية، شاركت غرفة الصيد البحري المتوسطية، عبر ممثليها، خلال سنة 2025 في أشغال مختلف لجن تتبع المصايد، سواء على المستوى الوطني أو الجهوي والدولي، وذلك بهدف نقل انشغالات المهنيين، والمساهمة في تحيين مخططات التهيئة، وضمان استدامة الموارد البحرية.

وتهدف هذه المشاركة إلى مواكبة مسار تحيين مخططات تهيئة المصايد، ومناقشة التدابير الجديدة المقترحة من طرف المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري، بما يضمن استدامة المخزون السمكي وتحقيق التوازن بين متطلبات الاستغلال الاقتصادي والمحافظة على البيئة البحرية.

وترتكز هذه المخططات على حماية الموارد السمكية والرخويات، من خلال اعتماد إجراءات تروم إعادة تكوين المخزون، وتحسين شروط الاستغلال، وتشجيع الاستثمارات الموجهة لهذه المصايد، بما يضمن استمرارية النشاط وتحقيق مردودية اقتصادية واجتماعية لفائدة مختلف المتدخلين في القطاع، مع تعزيز مساهمة هذه المصايد في التنمية المحلية والاقتصاد الوطني.

وفي هذا الإطار، شاركت الغرفة خلال سنة 2025 في العديد من اجتماعات اللجان المكلفة بتدبير المصايد، ومن أبرزها:

1. لجنة تتبع مصيدة الأسماك السطحية الصغيرة

◆ **عدد الاجتماعات: 5 اجتماعات**

التاريخ	المكان
13و15 يناير 2025	**مديرية الصيد البحري – الرباط**
26فبراير 2025	**كتابة الدولة المكلفة بالصيد البحري – الرباط**
16أبريل 2025	**كتابة الدولة المكلفة بالصيد البحري – الرباط**
07ماي 2025	**كتابة الدولة المكلفة بالصيد البحري – الرباط**
21يوليوز 2025	**كتابة الدولة المكلفة بالصيد البحري – الرباط**

◆ **مكتسبات الغرفة:**

- تمثيل فعّال لمهنيي الصيد الساحلي والتقليدي بالواجهة المتوسطية.
- المساهمة في مناقشة تدابير الراحة البيولوجية ومواسم الاستغلال.
- الدفاع عن خصوصيات المصايد المتوسطية مقارنة بالواجهة الأطلسية.
- دعم اعتماد مقاربة علمية تشاركية في تحيين مخطط التهيئة.

2. لجنة تتبع مصيدة الأخطبوط

◆ **عدد الاجتماعات :اجتماعان**

التاريخ	المكان
18يونيو 2025	**كتابة الدولة المكلفة بالصيد البحري – الرباط**
24دجنبر 2025	**كتابة الدولة المكلفة بالصيد البحري – الرباط**

◆ **مكتسبات الغرفة:**

- نقل الإكراهات التي تواجه مهنيي الصيد التقليدي والمتوسط.
- المساهمة في تحديد شروط استئناف نشاط الصيد الموسمي.

- الدفاع عن التوازن بين الاستغلال الاقتصادي والحفاظ على المخزون.
- تعزيز التشاور المسبق قبل اتخاذ القرارات التنظيمية.

3. لجنة تتبع مصيدة الصيد الساحلي بالجر

◆ **عدد الاجتماعات: 3 اجتماعات**

التاريخ	المكان	ملاحظات
26يونيو 2025	كتابة الدولة – الرباط	**تأجل**
07أكتوبر 2025	كتابة الدولة – الرباط	—
12نونبر 2025	كتابة الدولة – الرباط	—

◆ **مكتسبات الغرفة:**

- الدفاع عن مصالح مراكب الجر بالنفوذ الترابي للغرفة.
- المساهمة في مناقشة تدابير التهيئة التقنية والمجالية.
- إدماج المعطيات الميدانية في تقييم نشاط الصيد.
- تعزيز الحوار بين الإدارة والمهنيين.

4. لجنة تتبع مصيدة الصيد بالخيط

◆ **عدد الاجتماعات :اجتماعان**

التاريخ	المكان
06أكتوبر 2025	**كتابة الدولة المكلفة بالصيد البحري – الرباط**
12نونبر 2025	**كتابة الدولة المكلفة بالصيد البحري – الرباط**

◆ **مكتسبات الغرفة:**

- إبراز الدور الاقتصادي والاجتماعي لهذا النشاط بالمتوسط.
- المطالبة بتدابير تنظيمية ملائمة لطبيعة الصيد الحرفي.

- دعم استمرارية النشاط في احترام شروط الاستدامة.
- ترسيخ مبدأ الإنصاف بين مختلف أنماط الصيد.

5. لجنة تتبع مصيدة الزريقة الوردية(Dorade rose)

◆عدد الاجتماعات :اجتماع واحد وطني + اجتماعات دولية

التاريخ	المكان
18شتنبر 2025	**المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري – طنجة**

◆مكتسبات الغرفة:

- المشاركة في إعداد مخطط تهيئة خاص بالمصيدة المتوسطية.
- دعم التدبير العلمي للمخزون السمكي.
- المساهمة في ملاءمة التدابير مع الواقع المهني المحلي.
- تعزيز التنسيق بين البحث العلمي والمهنيين.

6. لجان تتبع المصايد على المستوى الدولي(CGPM / FAO)

◆عدد الاجتماعات 5 :اجتماعات دولية

الفترة	الموضوع	الصيغة
6–3مارس 2025	الزريقة الوردية بمضيق جبل طارق	**عن بعد**
9–5ماي 2025	الزريقة الوردية	**عن بعد**
18يونيو 2025	تدبير المصيدة	**عن بعد**
28نونبر 2025	وضعية المصايد المتوسطية	**عن بعد**
دجنبر 2025	تقييم مخزونات الأسماك السطحية وأسماك القاع	**عن بعد**

◆مكتسبات الغرفة:

- تتبع تطور وضعية المصايد المتوسطية دوليًا.

- الاطلاع على التوصيات العلمية الحديثة.
- تعزيز إشعاع الغرفة على المستوى المتوسطي.
- دعم انسجام التدبير الوطني مع الالتزامات الدولية.

وفي الختام، مكنت مشاركة غرفة الصيد البحري المتوسطية خلال سنة 2025 في لجن تتبع المصايد من تعزيز دورها التمثيلي داخل منظومة حكامة القطاع، والمساهمة الفعلية في تحيين مخططات التهيئة، ونقل انشغالات المهنيين، بما يدعم الاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية للمصايد البحرية بالواجهة المتوسطية وشمال المحيط الأطلسي.

2.7. مشاركة غرفة الصيد البحري المتوسطية في النسخة السابعة من معرض "أليوتيس" بأكادير

شاركت غرفة الصيد البحري المتوسطية بنجاح في فعاليات النسخة السابعة من معرض "أليوتيس"، الذي احتضنته مدينة أكادير في الفترة الممتدة من 5 إلى 9 فبراير 2025، تحت شعار "**البحث والابتكار من أجل صيد بحري مستدام.**"

وقد تميزت مشاركة الغرفة من خلال إعداد وتجهيز رواق خاص، تم تصميمه بعناية ليعكس المهام والأدوار التي تضطلع بها الغرفة في مجال تطوير قطاع الصيد البحري والحفاظ على البيئة البحرية. وشمل هذا الرواق:

- **عرض لوحات تعريفية وتحسيسية** تم إعدادها بشكل منظم لتقديم معلومات هامة حول حماية البيئة البحرية، التنوع البيولوجي، ومخاطر الصيد العرضي.
- **توفير معدات وعرض وثائقي** يُبرز أهمية المحافظة على الثدييات البحرية ويُعزز الوعي البيئي لدى الزوار.
- **توزيع كتيبات تعريفية** تستعرض دور الغرفة، إنجازاتها، وأهدافها المستقبلية في القطاع.
- **عرض مواد ترويجية وهدايا** موجهة للبحارة والزوار، شملت محافظ، دفاتر، أقلام، القبعات الشمسية،les ports clé ، بالإضافة إلى دلائل تحتوي على إرشادات حول كيفية التعامل مع الكائنات البحرية في حالات الصيد العرضي.

كما تخللت فعاليات الرواق مجموعة من الأنشطة الموازية أبرزها:

- **تقديم التهاني الرسمية:**

- للسيدة كاتبة الدولة المكلفة بالصيد البحري بمناسبة تعيينها في منصبها الجديد.
- للسيد عبد الكريم فوطاط، رئيس الكونفدرالية المغربية للصيد الساحلي، عرفانًا بدعمه المتواصل لجهود الغرفة.

- **توزيع مطويات توعوية** متنوعة المواضيع، من بينها:
  - حماية التنوع البيولوجي البحري.
  - الحد من التلوث الناتج عن النفايات المنزلية.
  - الحفاظ على الموارد المائية.
  - التشجيع على استهلاك الأسماك المغربية ضمن نمط غذائي صحي ومتوازن.

وقد توجت هذه المشاركة المتميزة **بفوز الغرفة بجائزة "أحسن رواق "**خلال الحفل الرسمي لتسليم الجوائز، المنظم في قاعة الندوات بالمعرض، وذلك بحضور السيدة كاتبة الدولة المكلفة بالصيد البحري، تأكيدًا على التميز التنظيمي والمحتوى الهادف لرواق الغرفة.

2.8. مشاركة غرفة الصيد البحري المتوسطية في المجالس الإدارية للمؤسسات الشريكة

في إطار الدعوات الرسمية التي توصلت بها رئاسة غرفة الصيد البحري المتوسطية من طرف كتابة الدولة المكلفة بالصيد البحري، شاركت الغرفة، خلال سنة 2025، في أشغال المجالس الإدارية لكل من المكتب الوطني للصيد، والمعهد الوطني للبحث في الصيد البحري، والوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء البحرية، وجمعية أليوتيس.

واستناداً إلى توجيهات رئاسة الغرفة، تم تعيين عدد من أعضاء الغرفة، كل حسب اختصاصه ومجال تمثيليته المهنية، لتمثيل الغرفة ضمن أشغال هذه المجالس، وذلك ضماناً لحضور فعّال يعكس انتظارات المهنيين وتوجهات الغرفة في مختلف القضايا الاستراتيجية المرتبطة بقطاع الصيد البحري بالواجهة التابعة للنفوذ الترابي للغرفة المتوسطية.

وقد انصبت أشغال هذه المجالس على دراسة والمصادقة على خطط العمل السنوية ومشاريع الميزانيات، إلى جانب التداول في مجموعة من النقط التنظيمية والتقنية ذات الصلة بتطوير منظومة الصيد البحري وتربية الأحياء البحرية، وتحسين حكامة المؤسسات العمومية المعنية بالقطاع.

وتُعد مشاركة غرفة الصيد البحري المتوسطية في هذه المجالس الإدارية خلال سنة 2025 محطة استراتيجية محورية لتعزيز الحكامة التشاركية وترسيخ المقاربة التعاقدية في تدبير القطاع، بما يضمن ملاءمة السياسات العمومية مع انتظارات الفاعلين المهنيين، ويساهم في دعم استدامة الموارد البحرية وتعزيز تنافسية النسيج المهني المحلي.

وقد تميزت اجتماعات هذه المجالس، التي ترأستها السيدة كاتبة الدولة المكلفة بالصيد البحري خلال شهري يوليوز ودجنبر 2025، بالتركيز على عدد من الأوراش ذات الأولوية، من بينها الانتقال إلى مرحلة الإنتاج الفعلي في مجال تربية الأحياء البحرية، وتطوير آليات التسويق الرقمي لمنتجات الصيد، وتعزيز منظومات المراقبة واليقظة العلمية الخاصة بالمصائد المتوسطية، بما يكرس مكانة البحث العلمي والابتكار كرافعة أساسية لتنمية الاقتصاد الأزرق على المستوى الجهوي والوطني.

ويُشكل هذا الانخراط المؤسساتي الفعّال للغرفة رافعة أساسية لتقوية تموقعها كفاعل محوري في منظومة الحكامة القطاعية، وصلة وصل بنّاءة بين القاعدة المهنية والإدارة المركزية، بما يدعم قدرة القطاع على مواجهة التحديات المناخية والتقنية، ويؤسس لمسار تنموي مستدام لقطاع الصيد البحري بالواجهة المتوسطية.

وفيما يلي عرض تحليلي مفصل لمخرجات هذه المجالس، بدءاً بقطاع تربية الأحياء البحرية .

2.8.1. محور تنمية تربية الأحياء البحرية (مجلس إدارةANDA)

يمر قطاع تربية الأحياء البحرية بطفرة انتقالية استراتيجية، حيث انتقل من الطابع الاستكشافي إلى مرحلة الإنتاج الصناعي الفعلي، وهو ما يعكسه التحسن الملموس في الميزان التجاري عبر خفض الواردات ورفع الصادرات، وتعزيز الثقة الدولية في المنتج المغربي.

أبرز الإنجازات المهيكلة:

- **خلق وحدات التفريخ :(Écloseries)**
- **تخفيض التكاليف :**تقليص الرسوم الجمركية على أعلاف الأسماك من 40% إلى 2.5% لتعزيز التنافسية السعرية للمنتج الوطني.
- **التموقع الجهوي :**تحديد 16 مشروعاً لزراعة الطحالب بقطب "مارتشيكا" (جهة الشرق) بتوقعات إنتاجية تفوق 7,000 طن.

تحليل مداخلات ممثل الغرفة

صنفت الغرفة رؤيتها للقطاع وفق المقاربات التالية:

- **ملاحظات مهنية :**التشديد على أن تربية الأحياء البحرية في المتوسط ليست خياراً ثانوياً بل ضرورة وجودية لتعويض ندرة الموارد الطبيعية المتزايدة.
- **إكراهات تنافسية :**رصد الارتفاع المهول في تكاليف "المدخلات (Intrants) "من بذور ويرقات وأعلاف، والتي تلتهم الجزء الأكبر من ميزانيات التسيير للمزارع.
- **مقترحات إجرائية:**

1. المطالبة الفورية بإحداث **تمثيلية جهوية للوكالة بالمنطقة المتوسطية** لضمان مواكبة المستثمرين عن قرب.
2. تطوير برنامج وطني مخصص لجمع وتحليل المعطيات التقنية والمناخية يومياً بالتعاون مع INRHالتقليص التبعية التقنية للخارج.

2.8.2. محور تطوير التسويق والبنية التحتية (مجلس إدارةONP)

أظهر الأداء المالي للمكتب الوطني للصيد متانة اقتصادية لافتة؛ فبينما تراجع حجم المبيعات بنسبة 2%، ارتفعت القيمة الإجمالية بنسبة 5% (11.32 مليار درهم)، مع تسجيل **زيادة في صافي الأرباح بنسبة 21% (18.65 مليون درهم)**، مما يؤكد نجاعة استراتيجية التثمين رغم تذبذب المصطادات.

الإنجازات المهيكلة والرقمنة (جهتا الشمال والشرق)

في إطار تنزيل برنامج عمل سنة 2025 للمجلس، عرفت جهتا طنجة–تطوان–الحسيمة والشرق دينامية ملحوظة في مجال تطوير منظومة تسويق منتجات الصيد البحري، من خلال إطلاق وتنفيذ مجموعة من المبادرات الرامية إلى تحديث البنيات التحتية التجارية، وتحسين شروط تسويق وتثمين المنتوجات البحرية، وتعزيز شفافية المعاملات التجارية.

وقد تميزت هذه الدينامية بتوسيع شبكة مرافق التسويق، وتحديث آليات البيع والتفريغ، إلى جانب إدماج الحلول الرقمية في تدبير عمليات البيع الأولي، بما ساهم في تحسين انسيابية سلاسل التوزيع، والرفع من جودة الخدمات المقدمة للمهنيين، وتعزيز تنافسية المنتوج البحري على المستويين الجهوي والوطني.

كما شملت هذه الجهود اعتماد أطر مرجعية موحدة لتصنيف المنتوجات البحرية، وتطوير آليات تنظيم البيع بالجملة، في اتجاه إرساء منظومة تسويق أكثر نجاعة، تقوم على مبادئ الشفافية، وضمان الحقوق التجارية للمهنيين، وتحسين مردودية الفاعلين في سلسلة القيمة.

وتندرج هذه الأوراش ضمن رؤية استراتيجية تروم تأهيل منظومة التسويق البحري وجعلها رافعة أساسية لدعم الاقتصاد الأزرق، وتحقيق تنمية مستدامة لقطاع الصيد البحري بالواجهة المتوسطية.

تحليل مداخلات ممثل الغرفة خلال اجتماع المجلس الإداري للمكتب الوطني للصيد

ركزت مداخلات الغرفة على الجوانب النقدية والطلبية لرفع كفاءة سلاسل القيمة:

- **الملاحظات النقدية والتشغيلية:**
  - التنبيه إلى الاختلالات الصحية في **"القصر الصغير"**، بما في ذلك السلوكيات غير الملائمة للمشترين وغياب التتبع.(Traceability)
  - انتقاد ظروف تعليب ونقل الصدفيات في "أكياس معتمة" أو حاويات غير مطابقة، مما يضر بالجودة.
  - رصد حالة عدم الاستقرار الناتج عن **تقلبات سعر الضريبة.(Prix de taxation)**

- **المطالب التنموية والملفات العالقة:**
  - **أزمة "النيكرو :"**المطالبة بتفعيل اتفاقيات الشباك المقاومة لهجمات الدلفين الكبير (Negro) .
  - **إشراك :ANP** ضرورة إدماج الوكالة الوطنية للموانئ في إنجاز نقاط تفريغ جديدة (تامرنوت، أوشتام، أمسا، أزلا).
  - **تجويد المنتج :**فرض مراقبة صارمة على مادة **"البيسولفيت "**في الجمبري لضمان المعايير الدولية.
  - **الجهوية الإدارية :**المطالبة بإحداث مديريات جهوية للقطاع لتبسيط المساطر وتسريع التفاعل مع المهنيين.

2.8.3. محور البحث العلمي وتقييم الموارد السمكية (مجلس إدارةINRH)

يلعب المعهد دوراً حاسماً كمرجع علمي لقرارات التهيئة، حيث يخصص 30% من ميزانيته لبرامج البحث و15% لوسائل الاستكشاف، مع التركيز على آثار التغير المناخي والتحمض.

تشخيص حالة المخزونات والمصائد المتوسطية (2024-2025):

أبرزت المعطيات العلمية الحديثة الخاصة بتشخيص حالة المخزونات السمكية بالواجهة المتوسطية وجود تباين واضح في مستويات الاستغلال بين مختلف الأصناف، مع تسجيل مؤشرات مقلقة تستدعي اعتماد مقاربات تدبيرية وقائية للحفاظ على التوازن البيولوجي للمصايد وضمان استدامتها.

وقد أظهرت نتائج التقييم أن بعض المصايد تعرف مستويات استغلال قصوى تقترب من حدود الاستدامة، في حين تعرف أخرى حالات تراجع حاد أو اختلالات بيولوجية ملحوظة، خاصة بالنسبة للأصناف ذات القيمة التجارية المرتفعة. كما تم تسجيل ضغوط إضافية ناتجة عن انتشار بعض الأصناف الغازية، مما يشكل تهديداً للتنوع البيولوجي المحلي واستقرار السلاسل الإيكولوجية البحرية.

وتؤكد هذه المؤشرات العلمية على ضرورة تعزيز تدابير تدبير المصايد، وتكثيف المراقبة العلمية والمجالية لمناطق التجنيد والتكاثر، واعتماد آليات وقائية مرنة قائمة على المعطيات العلمية الدقيقة، بما يضمن استدامة الموارد البحرية وحماية المصالح الاقتصادية والاجتماعية للمهنيين على المدى المتوسط والبعيد.

تحليل مداخلات ممثل الغرفة خلال اجتماع المجلس الإداري للمعهد الوطني للبحث في الصيد البحري:

أبرزت مداخلات ممثل غرفة الصيد البحري المتوسطية خلال اجتماع المجلس الإداري للمعهد الوطني للبحث في الصيد البحري مجموعة من القضايا المهنية والبيئية ذات الأولوية، والتي تستدعي معالجة عاجلة في إطار مقاربة تشاركية بين المعهد والفاعلين المهنيين.

- **الانشغالات المهنية والبيئية :**تم التنبيه إلى الانعكاسات المتزايدة لظاهرة الاحتباس الحراري على توازن المصايد المتوسطية، مع التأكيد على تفشي ممارسات الصيد غير القانوني بواسطة "الإطارات المطاطية"، وما ينجم عنها من ضغط مفرط على موارد الأخطبوط، خاصة على مستوى الشريط الساحلي الممتد بين الفنيدق والسعيدية.
- **نقد المقاربة الإدارية والتدبيرية :**عبّر ممثل الغرفة عن استيائه من عدم إدراج معطيات لجان الشمال ضمن التقارير المركزية للمعهد، رغم أهميتها الميدانية، مطالب بتكريس تعاون أوثق يضمن إشراك اللجان المحلية تحت إشراف المناديب، واعتماد معطياتها في بلورة التقييمات العلمية الوطنية.
- **خارطة الطريق العلمية المقترحة:**

تمت الدعوة إلى اعتماد جملة من التدابير العملية لتعزيز استدامة الموارد البحرية، من بينها:

- ضرورة إدماج جميع الموارد في التقييمات، ولا سيما (Haricot *de mer*)، ضمن برامج التقييم العلمي الدوري لضمان تدبيرها على أسس علمية دقيقة.
- تشديد الإجراءات الزجرية ضد صيد الأحجام الصغيرة(Juveniles) ، مع تفعيل صارم لفترات الراحة البيولوجية.
- دعم الميزانية المخصصة للمعهد من أجل تعزيز قدراته في مجال التنبؤ بالظواهر الأوقيانوغرافية، ورصد ظاهرة تحمّض المياه البحرية وانعكاساتها على المخزونات السمكية.

2.8.4. المخرجات الاستراتيجية والتوصيات العامة

انطلاقاً من التحليل المتقاطع لمخرجات المجالس الإدارية الثلاثة، ترفع غرفة الصيد البحري المتوسطية التوصيات السيادية التالية لصناع القرار:

- **التنزيل الفوري للجهوية الإدارية :**التسريع بإحداث مديريات جهوية لقطاع الصيد وتمثيليات جهوية لوكالة ANDA بالمنطقة المتوسطية، تماشياً مع ورش الجهوية المتقدمة.
- **سد الفجوة بين البحث والمهنة :**تفعيل دور اللجان المحلية لضمان إدماج المعطيات الميدانية لجهة الشمال والشرق في قرارات التهيئة، وعدم تغليب المقاربة المركزية.
- **حماية سلاسل القيمة والتنافسية:** فرض بروتوكول صارم لاستعمال "البيسولفيت"، وتعميم الرقمنة، وتحسين ظروف عرض الصدفيات في الأسواق (الشفافية والحاويات الصحية).
- **الاستثمار في الصمود البيئي :**توجيه البحث العلمي لدراسة الأصناف الغازية ومعالجة انهيار مخزونات "الصدفيات" بالسعيدية، مع توفير بدائل اقتصادية للمهنيين المتضررين.
- **دعم آليات الحماية من "النيكرو :"**الوفاء بالالتزامات المتعلقة بدعم الشباك لمواجهة هجمات الدلفين الكبير، كأولوية لاستقرار صيد الأسماك السطحية بالمتوسط.

وفي الأخير، تجدد غرفة الصيد البحري المتوسطية التزامها الراسخ بالانخراط الفاعل في كافة الأوراش التي تفتحها المؤسسات الشريكة، مؤكدة أن تحقيق أهداف "استراتيجية أليوتيس" يمر بالضرورة عبر الاستماع لصوت المهنيين. إن تكامل الجهود بين الإدارة والبحث العلمي والغرف المهنية هو الضمانة الوحيدة لتحويل التحديات المناخية والتقنية إلى فرص حقيقية تخدم البحارة والمنعشين الاقتصاديين في إطار رؤية طموحة للاقتصاد الأزرق المستدام.

2.9. اجتماع تتبعي لتعزيز الحكامة وتفعيل توصيات المجلس الأعلى للحسابات بغرفة الصيد البحري المتوسطية

انعقد يوم الخميس 10 يوليوز 2025 بمقر غرفة الصيد البحري المتوسطية بطنجة اجتماع تتبعي خصص لتفعيل التوصيات الصادرة عن المجلس الأعلى للحسابات بخصوص أداء الغرف المهنية، وذلك بحضور السيد رئيس الغرفة، والسيدة المفتشة العامة بكتابة الدولة المكلفة بالصيد البحري مرفوقة بعدد من المفتشين، إلى جانب أطر الغرفة.

ويأتي هذا الاجتماع في إطار مهمة التتبع والمواكبة التي تضطلع بها كتابة الدولة بهدف دعم الغرف المهنية في إعداد وتنزيل خطط عمل عملية تستجيب لتوصيات المجلس الأعلى للحسابات، وتحويلها إلى إجراءات تنفيذية واضحة وقابلة للقياس. وقد شكل اللقاء مناسبة للوقوف على مستوى تقدم الغرفة في هذا الورش، وتدارس السبل الكفيلة بتعزيز نجاعة التدبير وتحسين مؤشرات الأداء.

وخلال الاجتماع، تم استعراض مختلف الجوانب المرتبطة بالتخطيط الاستراتيجي وإعداد خطط العمل، وملاءمة الإطار القانوني والتنظيمي المعتمد، إضافة إلى تقييم تحقيق الأهداف المسطرة من حيث الفعالية والنجاعة. كما تم التطرق إلى تدبير الأنظمة المحاسبية والمالية، وتعزيز آليات المراقبة الداخلية، وتحسين تدبير الموارد البشرية والممتلكات بما يضمن ترشيد النفقات وحسن استغلال الإمكانات المتاحة.

وقد أكدت غرفة الصيد البحري المتوسطية، في هذا السياق، انخراطها الكامل والمسؤول في تنزيل التوصيات الصادرة عن المجلس الأعلى للحسابات، مع مواصلة اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتجويد منظومة التدبير الداخلي. كما أبرزت المجهودات المبذولة في التواصل مع مختلف المصالح المعنية عبر مراسلات رسمية تهم القضايا الهيكلية والتنظيمية التي يعاني منها قطاع الصيد البحري، مسجلة في المقابل محدودية التفاعل من بعض الجهات، وهو ما يؤثر على وتيرة تنزيل بعض الإصلاحات.

ويؤكد هذا الاجتماع حرص الغرفة على ترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة والشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة، وتعزيز دورها كمؤسسة منتخبة فاعلة في خدمة مهنيي قطاع الصيد البحري، بما يواكب الدينامية الإصلاحية التي يشهدها القطاع على الصعيد الوطني.

3. تدخلات غرفة الصيد البحري المتوسطية لدى الإدارات والمؤسسات المعنية

تجسيداً للأدوار الدستورية والقانونية المنوطة بها، وحرصاً على مواكبة التحولات البنيوية التي يشهدها قطاع الصيد البحري، واصلت غرفة الصيد البحري المتوسطية خلال سنة 2025 أداء مهامها التمثيلية والترافعية والتنموية، واضعةً في صلب تدخلاتها الدفاع عن المصالح العليا للمهنيين وتعزيز استدامة الموارد البحرية وضمان السلم الاجتماعي بالموانئ.

وقد تميزت هذه السنة بدينامية مؤسساتية قوية، اعتمدت مقاربة تشاركية قائمة على الحوار المسؤول، والترافع العلمي والتقني، والتنسيق المستمر مع مختلف المتدخلين العموميين، مما مكّن الغرفة من الانتقال من منطق معالجة الإشكالات الظرفية إلى منطق تدبير الملفات الاستراتيجية ذات الأثر المباشر على استقرار القطاع.

ويهدف هذا المحور إلى تقديم حصيلة شمولية لأبرز تدخلات الغرفة خلال سنة 2025، وفق فقرات موضوعاتية تعكس طبيعة الأدوار التي اضطلعت بها المؤسسة.

3.1. الترافع المؤسساتي والدبلوماسية الإدارية

عرفت سنة 2025 تكريس الغرفة لمكانتها كفاعل مؤسساتي محوري في منظومة الحكامة البحرية. وفي هذا الإطار، نجحت الغرفة في تحقيق مكسب مهني نوعي تمثل في تقليص مدة منع الصيد بمنطقة **رأس الشوكات الثلاث (تيبودا)** من عشر سنوات إلى خمس سنوات فقط، بموجب القرار الوزاري رقم **1708.25**، وذلك اعتماداً على ترافع علمي وتقني دقيق راعى التوازن بين حماية الموارد البحرية وضمان الاستقرار الاجتماعي للبحارة.

ويُعد هذا الإنجاز نموذجاً ناجحاً للدبلوماسية الإدارية التي انتهجتها الغرفة، والقائمة على قوة الاقتراح بدل الاكتفاء بالمطالب. كما أن الوزارة الوصية أخذت بعين الاعتبار آراء ومقترحات الغرفة في عدد من القرارات الأخرى، التي تم اعتمادها خدمةً لتنظيم المهنة وتعزيز استدامة الثروة السمكية بالمملكة.

3.2. التدخلات الميدانية والنجاعة اللوجستية

واصلت الغرفة تدخلاتها الميدانية لمعالجة الإشكالات اليومية التي تعيق السير العادي للنشاط المهني بالموانئ.

ومن أبرز هذه التدخلات:

- معالجة وضعية الاحتقان ببوابة ميناء طنجة المدينة عبر اقتراح بدائل تنظيمية بتنسيق مع سلطات الولاية وإدارة الميناء.
- التدخل لدى عامل إقليم الحسيمة ومصالح الجمارك من أجل حل أزمة التزود بالوقود بميناء الحسيمة وقرية الصيادين بكاليريس.
- تمكين معمل الثلج الوحيد بالحسيمة من استئناف إنتاج مادة الثلج، ضماناً لاستمرارية الرحلات البحرية وعدم توقف المراكب.

وقد ساهمت هذه التدخلات في الحفاظ على انتظام سلاسل الإنتاج وتفادي خسائر اقتصادية جسيمة.

3.3. تطوير البنية التحتية وتحسين شروط السلامة

عملت الغرفة خلال سنة 2025 على الترافع من أجل تحسين البنيات التحتية المينائية، لما لها من انعكاس مباشر على السلامة البحرية والمردودية الاقتصادية.

وشملت هذه الجهود:

- المطالبة بتمويل اقتناء رافعة للقوارب بميناء العرائش لفائدة تعاونية "ليكسوس."
- صيانة بوابة ميناء كالايريس عبر إزالة الأحجار المتراكمة التي تهدد سلامة الملاحة.
- إعادة تشغيل آلة حمل المراكب بميناء رأس الماء في أواخر شتنبر 2025، وهو ما لقي استحساناً كبيراً من المهنيين.
- جرف الرمال بمدخلي ميناءي أصيلة والعرائش لتحسين الولوج البحري.

وتندرج هذه التدخلات ضمن رؤية تروم توفير بيئة عمل آمنة ومستقرة داخل الموانئ.

3.4. تدبير المصايد واستدامة الموارد البحرية

في مجال حماية الثروة السمكية، اضطلعت الغرفة بدور تقني استشاري فاعل، حيث سجلت تحفظاً استراتيجياً على مراجعة الحجم التجاري لسمك الأنشوبة (65 وحدة/كلغ)، مطالبةً بمراعاة الخصوصيات البيولوجية للبحر الأبيض المتوسط مقارنة بالمحيط الأطلسي.

كما ترافعت الغرفة من أجل:

- فتح مصيدة شقائق النعمان.

- تصنيف بعض الصدفيات (البربر الصغير) بمناطق تارغة وقاع أسراس.
- إشراك المهنيين في إنجاح عمليات البحث العلمي البحري.

وبالموازاة مع ذلك، قامت الغرفة بحملات تحسيسية حول مخاطر استعمال الشباك المنجرفة المحظورة دولياً، تفادياً للعقوبات التي قد تمس الحصص الوطنية.

3.5. الحماية السوسيو-اقتصادية للمهنيين

أولت الغرفة أهمية خاصة للبعد الاجتماعي، حيث تمكنت من إبرام **مقايضة استراتيجية** بين ميناءي أصيلة والقنيطرة، مكّنت من تشغيل اليد العاملة المحلية مقابل استغلال حصة سمك أبو سيف من طرف 25 قارباً، مما ساهم في تحسين دخل البحارة خلال فترة الشتاء.

كما واكبت الغرفة ملفات التعويض عن الأضرار الناتجة عن هجمات الدلفين الكبير، ومطالبةً بتسوية وضعية 11 مركباً بالجهة الشرقية، إلى جانب الترافع لتخفيض الغرامات المفروضة على مراكب الناظور بسبب ضعف المنتوج.

وفي السياق ذاته، انخرطت الغرفة في مشروع إعادة هيكلة الصيد التقليدي مع التأكيد على ضرورة احترام الخصوصيات التاريخية لمصايد الشمال.

3.6. التحول الرقمي وتبسيط المساطر الإدارية

استعداداً لتنزيل نظام التصريح الجديد بالمصطادات ابتداءً من 10 يناير 2026، باشرت الغرفة عملية تحيين شاملة لمعطيات المجهزين، ضماناً لانتقال سلس نحو الإدارة الرقمية.

كما شددت الغرفة على ضرورة اعتماد اللغة العربية في المراسلات التحسيسية، بما يضمن وصول المعلومة إلى جميع فئات البحارة.

وفي إطار تقريب الخدمات، طالبت الغرفة بإحداث مكتب لتصحيح الإمضاءات داخل ميناء الحسيمة، بما يخفف العبء الإداري والزمني على المهنيين.

3.7. الإشعاع المؤسساتي والاندماج الجهوي

سجلت الغرفة حضوراً وازناً في عدد من التظاهرات الوطنية والجهوية، من أهمها: المعرض الدولي "أليوتيس" بأكادير.

كما ساهمت في تنزيل استراتيجية الاستثمار بجهة طنجة–تطوان–الحسيمة، وشاركت في اللجنة الإقليمية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي صادقت على 17 مشروعاً لفائدة الشباب في مجال التشغيل الذاتي.

ولم تغفل الغرفة البعد الثقافي، حيث باركت مشروع إحداث متحف بحري ببرج القصبة بأصيلة حفاظاً على الذاكرة البحرية الوطنية.

وختاما، أصبحت غرفة الصيد البحري المتوسطية فاعلاً محورياً في منظومة الحكامة البحرية، وصمام أمان حقيقياً للسلم الاجتماعي بالموانئ الشمالية.

وإذ تستشرف الغرفة المرحلة المقبلة، فإنها تجدد التزامها بتعزيز آليات التتبع، خاصة بميناء طنجة والموانئ الاخرى، وتوطيد التعاون مع معاهد البحث العلمي لمواجهة إكراهات ندرة الموارد البحرية، مع مواصلة الدفاع المسؤول عن المصالح العليا للمهنيين.

وستظل الغرفة وفيةً لنهج الحوار، والابتكار الإداري، والانخراط الجاد في تنزيل مخطط الاقتصاد الأزرق المستدام لتعزيز التنمية المستدامة المرتبطة بالثروة البحرية والمجالات الاقتصادية ذات الصلة.

4. الدورات التكوينية وتعزيز القدرات الإدارية والاكاديمية والمهنية

في ظل التحولات المستمرة التي يشهدها قطاع الصيد البحري على المستويين الوطني والدولي، تبرز الحاجة الماسة إلى تطوير الكفاءات البشرية وتعزيز القدرات المهنية والأكاديمية والإدارية للأطر والموظفين العاملين في هذا القطاع الحيوي. وإدراكاً لأهمية العنصر البشري كرافعة أساسية لتجويد الأداء المؤسسي والارتقاء بجودة الخدمات المقدمة، عملت **غرفة الصيد البحري المتوسطية بطنجة** على تصميم وتنفيذ برامج تكوينية متكاملة تهدف إلى تأهيل موظفيها وأطرها الإدارية، وتمكينهم من مواكبة التحولات التنظيمية والتكنولوجية، بما يضمن تحسين التدبير الإداري وترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة.

ويأتي هذا المحور لتسليط الضوء على مختلف الأنشطة التكوينية التي نظمتها الغرفة خلال سنة 2025، والتي شملت دورات متخصصة في **التواصل والذكاء الاصطناعي**، دورات ميدانية لغواصي مشاريع **تربية الأحياء البحرية**، وبرنامج وطني لتأهيل **أطر ومسؤولي غرف الصيد البحري في الحكامة والتدبير** (دورتي العرائش وأكادير).

4.1. الدورات التكوينية في التواصل والذكاء الاصطناعي لمستخدمي وأطر الغرفة

في إطار اضطلاعها بأدوارها الدستورية والمؤسساتية، ووعياً منها بأهمية العنصر البشري كرافعة أساسية لتجويد الأداء الإداري والارتقاء بجودة الخدمات المقدمة، تواصل غرفة الصيد البحري المتوسطية تنفيذ برامجها الرامية إلى تطوير كفاءات مواردها البشرية وتعزيز قدراتها المهنية. ويأتي ذلك انسجاماً مع التوجيهات الوطنية الرامية إلى تحديث الإدارة العمومية، وترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة، وتحسين نجاعة التدبير الإداري، ومواكبة التحول الرقمي الذي تعرفه الإدارة المغربية.

وفي هذا السياق، تولي الغرفة أهمية خاصة للتكوين المستمر باعتباره أداة استراتيجية لتأهيل الأطر والموظفين، وتمكينهم من مواكبة المستجدات التنظيمية والتكنولوجية، وتعزيز مهاراتهم التواصلية والتدبيرية بما ينعكس إيجاباً على جودة الخدمات الاستشارية والإدارية المقدمة لمهنيي قطاع الصيد البحري وباقي المرتفقين. كما يندرج هذا التوجه في إطار السعي إلى بناء إدارة حديثة، فعّالة، ومنفتحة على الابتكار، قادرة على التفاعل الإيجابي مع محيطها المؤسساتي والمهني.

وانطلاقاً من هذه الرؤية، نظّمت غرفة الصيد البحري المتوسطية بطنجة، خلال سنة 2025، ثلاث دورات تكوينية متخصصة لفائدة موظفيها وأطرها الإدارية، تمحورت حول **تعزيز القدرات الإدارية، وتطوير مهارات التواصل والذكاء العاطفي، وكذا توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحسين التدبير**

الإداري. وقد شكّلت هذه الدورات محطة أساسية لتقوية الكفاءات الداخلية للغرفة، والرفع من مردودية العمل الإداري، بما ينسجم مع متطلبات النجاعة، والشفافية، وجودة الخدمة العمومية.

-**انعقدت الدورة الأولى** من 15 إلى 19 شتنبر 2025 تحت عنوان "**تحسين التدبير الإداري من خلال الذكاء الاصطناعي**"، حيث ركز البرنامج على التعريف بأسس الذكاء الاصطناعي وتطوراته التاريخية مع إبراز إمكاناته في ربح الوقت وتجويد الخدمات الإدارية، وتضمن شروحات تطبيقية لأدوات عملية مثل المساعدات الذكية وتقنيات التلخيص والتحرير الآلي للنصوص وإعداد الوثائق والتقارير، كما تخللته ورشات تطبيقية حول استعمال الذكاء الاصطناعي في إعداد العروض التقديمية وتحويل النصوص إلى شرائح تفاعلية، مع التركيز على البعد الأخلاقي والقانوني المتعلق بحماية المعطيات الشخصية وضمان الشفافية، واختتمت الدورة بصياغة خطط عمل فردية للمشاركين قصد إدماج أدوات الذكاء الاصطناعي في مهامهم اليومية وتسليم شواهد المشاركة.

-ونُظمت **الدورة الثانية** يومي 7 و8 أكتوبر 2025 تحت عنوان "**التواصل الفعّال والذكاء العاطفي في خدمة الأداء العمومي**"، واعتمدت منهجية بيداغوجية تفاعلية جمعت بين العروض النظرية والتطبيقات العملية من خلال دراسات حالات واقعية وورشات محاكاة، حيث تناول اليوم الأول أساسيات التواصل ومكوناته وأنواعه اللفظية وغير اللفظية والكتابية مع تقنيات التواصل الفعّال كالإنصات النشط وإعادة الصياغة، فيما خُصص اليوم الثاني لمفهوم الذكاء العاطفي وأبعاده الخمسة وفق مقاربة دانييل غولمان وورشات عملية حول إدارة الضغط المهني وتدبير الانفعالات وتعزيز روح الفريق ومحاكاة مواقف عملية تتعلق بالاستقبال والتعامل مع المرتفقين وحل النزاعات وقيادة الاجتماعات، واختُتم البرنامج بجلسة تقييم شملت اختباراً لقياس المكتسبات وملاحظة تطبيقية لأداء المشاركين.

-أما **الدورة الثالثة** فانعقدت من 25 إلى 27 نونبر 2025 كدورة متقدمة في الذكاء الاصطناعي تحت عنوان "**التكوين المتقدم في الذكاء الاصطناعي من أجل النجاعة في التدبير الإداري**"، وجاءت استكمالاً للدورة الأولى بمستوى أعمق وأكثر تخصصاً، حيث هدفت إلى تمكين الأطر من استيعاب الإمكانيات الكبيرة للذكاء الاصطناعي وكيفية توظيفه في دعم اتخاذ القرار وتطوير الأداء الإداري، حيث تعرّف المشاركون على المبادئ العامة للذكاء الاصطناعي وتطبيقاته الحديثة والأدوات الأكثر استخداماً في التحليل والمعالجة وتنظيم المعلومات، وتم تقديم شروحات تطبيقية حول الاستفادة منه في إعداد المراسلات والتقارير وتصنيف المعطيات وإعداد العروض التقديمية وإنجاز عمليات التتبع الإداري بهدف

تقليص الوقت المستغرق في المهام الروتينية ورفع الإنتاجية، مع تطبيقات عملية لدمج هذه الأدوات في سير العمل اليومي ومناقشة البعد الأخلاقي المتعلق بحماية المعطيات والمسؤولية الرقمية والشفافية، واختُتمت بنقاش مفتوح حول الطرق العملية لإدماج هذه التقنيات في عمل مختلف المصالح الإدارية.

وقد عبّر المشاركون في جميع الدورات التكوينية عن ارتياحهم لمستوى التكوين مؤكدين أن المكتسبات الجديدة ستساهم في الرفع من جودة الخدمة العمومية وتعزيز فعالية العمل الإداري، كما أكد المشرفون أن هذه المبادرات تأتي ضمن رؤية الغرفة الرامية إلى ترسيخ ثقافة التواصل الإيجابي وتعزيز الذكاء العاطفي وتبني التقنيات الحديثة تجسيداً لالتزامها ببناء إدارة أكثر إنسانية وكفاءة، بما ينسجم مع التحول الرقمي الذي تعرفه الإدارة المغربية.

4.2. الدورة التكوينية لغواصي مشاريع تربية الأحياء البحرية

في إطار استراتيجيتها الرامية إلى تطوير الرأسمال البشري ومواكبة التحولات التي يشهدها قطاع الصيد البحري، ولاسيما في مجال تربية الأحياء البحرية، نظمت غرفة الصيد البحري المتوسطية بطنجة خلال سنة 2025 دورة تكوينية مكثفة لمدة خمسة أيام لفائدة المهنيين والتقنيين والتعاونيات البحرية، بهدف دعم ومواكبة مشاريع تربية الأحياء المائية على الواجهة المتوسطية .وهدفت هذه الدورة إلى تأهيل الغواصين العاملين في هذه المشاريع، وتعزيز كفاءاتهم المهنية، وضمان أعلى مستويات السلامة والجودة في الممارسة العملية، بما يتماشى مع التوجهات الوطنية لمخطط «أليوتيس» ورؤية الاقتصاد الأزرق المستدام.

تضمنت الدورة عدة برامج تكوينية شملت:

- **التأهيل المهني والغوص :**تعميق المعارف الأساسية في تقنيات الغوص المستخدمة في مشاريع تربية الأحياء البحرية، السلامة المهنية، استعمال المعدات الاحترافية، والإسعافات الأولية، مع التعريف بالإطار القانوني المنظم للمهنة، مما مكّن المشاركين من اكتساب مهارات عملية تعزز جاهزيتهم الميدانية وتقلل المخاطر المرتبطة بالأنشطة البحرية.
- **التطبيقات الميدانية العملية :**تمكين المشاركين من تمارين عملية تحاكي ظروف العمل الفعلية في مواقع تربية الأحياء البحرية، بما يشمل تقنيات النزول والصعود الآمن، التحكم في المعدات، والتعامل مع الحالات الطارئة، وهو ما ساهم في رفع مستوى الاحترافية لديهم وفق المعايير الوطنية والدولية.

- **البعد البيئي والتنظيمي :**التحسيس بدور الغواصين والمهنيين في حماية النظم البيئية البحرية، ترسيخ مبادئ الاستغلال المستدام للموارد، وإبراز المسؤوليات المهنية والأخلاقية، بما يعزز الحكامة الجيدة داخل التعاونيات والمقاولات الصغرى، ويضمن استدامة مشاريع تربية الأحياء البحرية.

أسهمت هذه الدورة التكوينية المكثفة في رفع مستوى التأهيل المهني للغواصين والمستفيدين، وتعزيز ثقافة السلامة والمسؤولية البيئية، كما شكلت دعامة حقيقية لدعم مشاريع تربية الأحياء البحرية وتحسين مردوديتها.

4.3. تكوين أطر ومسؤولي غرف الصيد البحري في الحكامة والتدبير: دورتي العرائش وأكادير 2025

يندرج البرنامج الوطني لتأهيل غرف الصيد البحري ضمن رؤية استراتيجية متكاملة ترتكز على تحديث آليات التدبير داخل المؤسسات المهنية في قطاع الصيد البحري، وتطوير قنوات التنسيق المؤسساتي بين كتابة الدولة المكلفة بالصيد البحري وشركائها من الإدارة المركزية والهيئات المهنية. يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز ثقافة الحكامة الجيدة والشفافية في تدبير الموارد العامة، والاستجابة لتوجيهات الجهات الرقابية الوطنية، لا سيما المجلس الأعلى للحسابات، الذي يُركز على تخليق الممارسة

الإدارية وتحصين المال العام عبر تفعيل آليات الرقابة والتتبع. وتُعد هذه المبادرة خطوة عملية في تنفيذ مضامين الاستراتيجية الوطنية لتطوير وتحديث الأداء المؤسسي داخل الفضاء البحري .

في سياق التخطيط العملي، أشرفت المفتشية العامة للقطاع على هندسة البرنامج للتأكد من ملاءمته مع المعايير القانونية والتنظيمية المعتمدة، كما جاء تفعيل هذا التكوين استجابة لمبادرة استباقية من غرفة الصيد البحري المتوسطية، مما يعكس إصرار الفاعلين المهنيين على تأسيس إطار تكوين مستمر يساهم في رفع القدرات التقنية والتدبيرية لمسؤولي الغرف .

- **الدورة التكوينية الأولى: مأسسة الحكامة والعمل التشاركي (العرائش)**

مثّلت محطة العرائش الانطلاقة الرمزية واللوجستية لهذا البرنامج، إذ تم اختيار معهد تكنولوجيا الصيد البحري بالعرائش كفضاء لإرساء اللبنات الأساسية لمنظومة الحكامة داخل غرف الصيد البحري. انطلقت هذه الدورة التكوينية في 21يوليوز 2025 واستمرت لمدة ثلاثة أيام، واحتضنت مجموعة من الورشات والمداخلات التدريبية التي ركزت على المنطلقات النظرية للحكامة وآليات المراقبة الداخلية والتدقيق الإداري .

شارك في هذه الدورة أطر وممثلو غرف الصيد البحري بالمملكة من مختلف الجهات، بمساهمة فاعلة من غرفة الصيد البحري المتوسطية، مما أتاح تبادلاً معرفياً وتشاركياً بين العناصر المهنية والإدارة المركزية. كما تم تناول آليات تحديث أساليب التدبير الإداري الحديث لضمان مطابقة الأنشطة مع الأطر القانونية والتنظيمية .

تميزت الدورة بتجاوزها منطق التلقين النظري، إذ انتقلت إلى التأطير والمواكبة العملية، مما ساهم في توحيد الرؤى حول سبل تنزيل توصيات المؤسسات الرقابية داخل الأطر التنظيمية لغرف الصيد البحري، ومكّنت المشاركين من فهم عميق لمقتضيات الحكم الرشيد .

- **الدورة التكوينية الثانية: تعميق المهارات التدبيرية والرقابية (أكادير)**

شكلت محطة أكادير المرحلة الثانية من البرنامج، وتجلّت في دورة تكوينية أقيمت من 02إلى 04 دجنبر 2025 بالمعهد العالي للصيد البحري بأكادير، وركزت على التمكين العملي والتقني .في هذه المرحلة، تعمّق التكوين في مساطر العمليات الإجرائية، وذلك بهدف رفع قدرات الأطر في التعامل مع الملفات المالية والإدارية المعقدة التي تواجهها غرف الصيد البحري .

تضمّن التكوين مضامين تقنية تشمل منهجية تدبير مهام الافتحاص الداخلي، وإجراءات طلبات العروض المفتوحة، وأوامر الشراء، وآليات تنفيذ الاتفاقيات .وقد أسهم ذلك في تعزيز قدرة المشاركين على ضبط إجراءات الالتزام القانوني وتحقيق الشفافية في تدبير الموارد العمومية .

وكان الأثر المهني لهذه الدورة ملحوظاً من خلال المطابقة القانونية للإجراءات واستيعاب المساطر التدبيرية الدقيقة، ما يسهم في حماية المرفق المهني وضمان جودة الأداء المالي والمحاسباتي داخل الغرف، إضافة إلى تطوير أساليب التدقيق والمتابعة داخل المؤسسات المهنية .

هذا البرنامج لا يقتصر على نقل المعارف التقنية فحسب، بل يسهم في إعادة هندسة الثقافة الإدارية داخل غرف الصيد البحري .ومن خلال التركيز على منظومة الافتحاص الداخلي، تم إرساء صمام أمان مؤسساتي يضمن الاستجابة الدقيقة لتوصيات المجلس الأعلى للحسابات، ويعزز ثقافة الامتثال والمساءلة داخل الهيكلين الإداري والتنظيمي لغرف الصيد البحري.

4.4. مواكبة ميدانية في إطار برنامج أكاديمي لتكوين طلبة ماستر الجغرافيا الاقتصادية والسياسية لإفريقيا

أشرفت غرفة الصيد البحري المتوسطية بطنجة، ابتداءً من يوم الخميس 30 أكتوبر 2025، على مواكبة زيارة ميدانية لطلبة ماستر الجغرافيا الاقتصادية والسياسية لإفريقيا بكلية الآداب والعلوم

الإنسانية – جامعة محمد الخامس بالرباط، في إطار برنامج أكاديمي لتكوين الطلبة حول موضوع : *الجغرافيا الاقتصادية وشبكة الموانئ المغربية*.

انطلقت الزيارة من ميناء العرائش، حيث قام الطلبة برفقة أساتذتهم بجولة شملت ميناء الصيد البحري، سوق السمك، ومعهد تكنولوجيا الصيد البحري، بحضور أطر وأعضاء الغرفة وبمشاركة مسؤولين من الموانئ، الذين قدّموا شروحات حول البنية التحتية المينائية، وآليات تسويق المنتوجات البحرية، ودور الغرف المهنية في تنظيم وتطوير القطاع.

واستمرت الزيارة من **30أكتوبر إلى 2 نونبر 2025** لتشمل ميناء طنجة المدينة، مقر الغرفة، وموانئ القصر الصغير، أصيلة، المضيق، وميناء طنجة المتوسط، بما يعكس تنوع الشبكة المينائية المغربية ووظائفها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وأكدت الغرفة أن مواكبتها لهذه الزيارة تندرج ضمن انفتاحها المستمر على الجامعة ودعمها لمشاريع التكوين والبحث الأكاديمي في مجالات الاقتصاد الأزرق وتدبير الموانئ والموارد البحرية، مساهمةً في تعزيز التعاون بين الفاعلين المهنيين والمؤسسات الأكاديمية.

وأوضح الأساتذة المؤطرون أن الخرجة الميدانية تمثل تجربة تطبيقية للطلبة في مسارهم الأكاديمي، تعزز فهمهم للعلاقة بين الموانئ والتنمية الجهوية والصناعات اللوجستية والأمن البحري، وتدعم موقع المغرب كقوة بحرية ولوجستية صاعدة في غرب البحر الأبيض المتوسط.

5. خدمات الإعلام والتواصل: جهود غرفة الصيد البحري المتوسطية في نشر المعلومة وتعزيز الشفافية خلال سنة 2025

في إطار حرص غرفة الصيد البحري المتوسطية على تعزيز الشفافية ونشر المعلومات، واصلت الغرفة خلال سنة 2025 جهودها في تقديم مختلف المعطيات عبر موقعها الإلكتروني الرسمي : www.cpmm.ma

وقد شمل هذا المجهود إصدار تقارير دورية، ونشر فيديوهات توضيحية، إلى جانب تعميم القوانين والقرارات والإعلانات المرتبطة بتنظيم قطاع الصيد البحري، بما يضمن تمكين المهنيين والفاعلين من معلومات دقيقة ومحيّنة.

وساهم الموقع الإلكتروني في تعميم المعلومات القانونية والإدارية، سواء المتعلقة بالغرفة كمؤسسة عمومية أو بقطاع الصيد البحري بصفة عامة، كما شكل منصة للتواصل الفعّال مع الإدارات والهيئات المعنية، مما ساعد على توسيع نطاق تداول المعلومة وتعزيز تبادل المعطيات والأفكار بين مختلف المتدخلين في القطاع.

ويعكس هذا التوجه حرص الغرفة على تحديث أدواتها التواصلية، ودعم الجهود الرامية إلى تحسين أداء القطاع وضمان استدامته.

أبرز الإحصائيات والإنجازات خلال سنة 2025:

1. **قسم الإعلانات والبلاغات والبيانات (مستجدات الغرفة):**
   - تم نشر حوالي **100 إعلان** عبر موقع الغرفة، شملت مجالات متنوعة مثل:
     - تنظيم مصايد مختلفة (الأخطبوط، الأسماك السطحية، التون الأحمر، الزريقة الوردية...).
     - تحديد مناطق الصيد.
     - بلاغات بيولوجية وقرارات تنظيمية.

- مقررات وزارية تتعلق بشروط الصيد وتوزيع الحاصل.
- استئناف بعض أنشطة الصيد (الأخطبوط، الأسماك الصغيرة...).
- تمديد وتجديد رخص الصيد.
- قرارات إقرار فترات الراحة البيولوجية.

2. **قسم التقارير (مستجدات الغرفة):**
   - تم نشر حوالي **380 تقريرًا** حول أنشطة الغرفة ومستجدات القطاع.
3. **قسم الوسائط المتعددة :**
   - نشر **20فيديو** تغطية توضيحية لأنشطة ومبادرات الغرفة.

كما تم نشر مجموعة من النصوص القانونية والقرارات التنظيمية المرتبطة بتنظيم قطاع الصيد البحري والأنشطة المتصلة به، دعمًا لحق الولوج إلى المعلومة وتعزيزًا للشفافية.

6. التواصل الإداري: المراسلات الواردة والصادرة للغرفة

خلال سنة 2025، واصلت غرفة الصيد البحري المتوسطية اضطلاعها بدورها الإداري والتواصلي في تدبير مختلف القضايا المرتبطة بقطاع الصيد البحري والأنشطة الموازية له، من خلال إصدار واستقبال عدد مهم من المراسلات الإدارية التي عكست حجم التفاعل المؤسساتي بين الغرفة ومختلف المتدخلين.

وقد همّت هذه المراسلات مواضيع متعددة، شملت الجوانب التنظيمية والتقنية والمهنية، إضافة إلى القضايا المرتبطة بتطوير القطاع، تتبع البرامج والمشاريع، التنسيق مع الإدارات العمومية، والمشاركة في الورشات واللقاءات الوطنية والدولية ذات الصلة بالصيد البحري وتربية الأحياء المائية.

وحسب المعطيات المسجلة بسجلات الغرفة برسم سنة 2025، تم تسجيل **1026 مراسلة صادرة** و **674مراسلة واردة**، وُجهت أو وردت من وإلى عدد من الإدارات الحكومية، الهيئات المهنية، الشركاء

المؤسساتيين، والفاعلين المحليين والدوليين. وقد شكلت هذه المراسلات آلية أساسية لضمان التواصل المستمر، وتتبع الملفات، وتعزيز التنسيق المؤسساتي بما يخدم مصالح المهنيين ويساهم في تطوير القطاع.

وتندرج هذه الدينامية التواصلية ضمن مقاربة الغرفة الرامية إلى ترسيخ دورها كحلقة وصل استراتيجية بين الإدارة والمهنيين، والسهر على حماية الثروة السمكية، وتحسين الأوضاع السوسيو-اقتصادية للبحارة والمجهزين، وتعزيز الحكامة الجيدة في تدبير القطاع.

خـــــاتمة:

في ختام هذا التقرير، يمكن التأكيد على أن سنة 2025 واصلت خلالها غرفة الصيد البحري المتوسطية مسار عملها المؤسساتي، من خلال تعزيز حضورها وترسيخ دورها كفاعل أساسي في منظومة تدبير قطاع الصيد البحري، سواء على مستوى الواجهة المتوسطية أو بشمال المحيط الأطلسي، وذلك في انسجام تام مع المهام المنوطة بها وكامتداد للجهود المبذولة خلال السنوات السابقة.

وقد أسهمت الغرفة، من خلال انخراطها الفعال في مختلف الهياكل الاستشارية واللجن التقنية، وتنظيمها للقاءات واجتماعات منتظمة مع الشركاء الإداريين والمهنيين، في الدفاع عن مصالح المهنيين والمساهمة في بلورة قرارات تروم الاستدامة البيئية والتوازن الاقتصادي والاجتماعي للقطاع. كما شكلت مواكبة الأوراش الوطنية والإصلاحات التنظيمية، خاصة المرتبطة بتدبير المصايد، الحكامة، وتتبع الأنشطة البحرية، أحد أبرز مكتسبات هذه السنة.

أما على مستوى آفاق العمل المستقبلي، فإن الغرفة مدعوة إلى مواصلة تعزيز أدوارها التمثيلية والاستشارية، وتكثيف مجهوداتها في مجال التأطير والتواصل مع المهنيين، مع دعم المبادرات الرامية إلى تثمين المنتجات البحرية، تطوير تربية الأحياء المائية، وتشجيع الابتكار والرقمنة في تدبير القطاع. كما يظل توطيد الشراكات المؤسساتية وطنياً ودولياً، والانخراط الفعال في مقاربات التنمية المستدامة والاقتصاد الأزرق، رهانا أساسيا لضمان استمرارية الموارد البحرية وتحسين مردودية القطاع. وفي هذا الإطار، تؤكد غرفة الصيد البحري المتوسطية التزامها بمواصلة أداء رسالتها كقوة اقتراحية وفضاء للتشاور، بما يخدم مصلحة المهنيين ويساهم في تنمية قطاع الصيد البحري على أسس متوازنة ومستدامة.

المملكة المغربية

غرفة الصيد البحري المتوسطية

ⵜ.ⴰⵓ.ⵙⵔⵜ | ⵜ.ⵅⵛⵔ.ⵓⵜ ⵜ.ⵓ.ⵛⵛ.ⵔⵜ